الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

دور الإصلاحات الاقتصادية في تحسين المناخ الاستثماري

دراسة حالة الجزائر 2000 ـ 2016

إعداد الطالب

شنوف عبد الرؤوف

إشراف الدكتور:

بوشول السعيد

لجنة المناقشة

د. أحمد نصير	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. بوشول السعيد	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أ. عقبة خضير	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالي والبحـث العلـمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

دور الإصلاحات الاقتصادية في تحسين المناخ الاستثماري

دراسة حالة الجزائر 2000 ـ 2016

إعداد الطالب

شنوف عبد الرؤوف

إشراف الدكتور:

بوشول السعيد

لجنة المناقشة

د. أحمد نصير	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
د. بوشول السعيد	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا ومقررا**
أ. عقبة خضير	**أستاذ مساعد أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2018/2017

قال تعالى:

إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ

الإهداء

إلى من رباني صغيرا ورعاني شابا وصاحبني كبيرا... أبي الغالي.

إلى نبع الحنان وفيض الأمان ونبض الوجدان... أمي الحبيبة.

إلى شريكة حياتي ورفيقتي في أحزاني ومسراتي...زوجتي الغالية.

إلى بناتي قرة عيني وأنسي في حياتي: إسراء، شيماء، شفاء، وفاء.

إلى إخوتي وأخواتي وعائلاتهم فردا فردا.

إلى كل الأعمام والأخوال والعمات والخالات وعائلاتهم.

إلى كل الأصدقاء والزملاء والإخوان.

أهـدي هـذا العمـل...

عبد الرؤوف...

كلمة شكر

الحمد لله تعالى أولاً على توفيقه لي لإنجاز هذا البحث

وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجازه وأخص بالذكر:

- أستاذي وأخي الدكتور السعيد بوشول الذي تفضل بالإشراف والتوجيه والنصح والإرشاد فكان سندا ودعما لي.
- أساتذتي الكرام الذين نلت شرف تدريسهم لي والذين سأنال شرف تقييمهم لبحثي، فلهم الشكر على كل التوجيهات والإرشادات.
- صديقي وزميلي الحاج الأزهر الذي قدم لي الدعم اللازم أثناء دراستي.

فجزاكم الله عنا خيرا

عبد الرؤوف...

الملخص:

حاولنا في هذه الدراسة إبراز أهمية الإصلاحات الاقتصادية في تجاوز الأزمات التي تمر بها الدول ودورها الفعال في تحسين الأداء الاقتصادي للدولة، وتناولنا ببعض التفصيل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 وأكدنا على ضرورة الاستمرار في هذه المسيرة مع التقويم المستمر لها حتى تؤدي أهدافها المرجوة منها.

كما حاولنا التأكيد على أهمية هذه الإصلاحات ومساهمتها الفعالة في تحسين المناخ الاستثماري وبالتالي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالنسبة للجزائر نجد التحسن النسبي في مناخ استثمارها مع ملاحظة بقائها في مراتب متأخرة نسبيا ضمن تقارير مناخ الاستثمار وسهولة ممارسة الأعمال ما يتطلب منها المسارعة في إجراء إصلاحات متخصصة قصد استهداف المستثمرين الأجانب ومحاولة استقطابهم إلى الجزائر.

بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لاحظنا تحسنها خلال الفترة، وتبقى إمكانيات الجزائر تؤهلها لاستقطاب استثمارات أكثر.

الكلمات المفتاحية: إصلاح اقتصادي، مناخ الاستثمار، استثمار أجنبي مباشر.

Abstract:

We tried in this study to highlight the importance of economic reforms in overcoming the crises experienced by countries and their effective role in improving the economic performance of the state. We discussed in some detail the reforms undertaken by Algeria during the period from 2000 to 2016, We confirmed the need to continue this process with continuous evaluation until to achieve their desired objectives.

We also tried to confirm the importance of these reforms and their effective contribution to the improvement of the investment climate and thus attract foreign direct investments. For Algeria, the relative improvement in its investment climate is observed, with its relatively low levels of investment climate reports and ease of doing business. Targeting foreign investors and trying to attract them to Algeria.

With regard to foreign direct investment received in Algeria, we noticed an improvement during the period studied, and the possibilities of Algeria continue to qualify for attracting more investments.

Key words: Economic Reform, Investment Climate, Foreign Direct Investment.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
♦ **الإهداء**	IV
♦ **الشكر**	V
♦ **الملخص**	VI
♦ **الفهرس**.....	VII
♦ **قائمة الجداول**	X
♦ **قائمة الأشكال البيانية**	XII
♦ **قائمة الاختصارات**.....	XIV
♦ **المقدّمـة العامـة**	أ – ح
♦ **الفصل الأول: الإطـار النظـري للإصـلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار**.....	**01**
المبحث الأول: الدراسة النظرية للإصلاحات الاقتصادية.....	**03**
المطلب الأول: ماهية الإصلاح الاقتصادي.....	**03**
الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي	**03**
الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الاقتصادي.....	**04**
الفرع الثالث: أسباب ودوافع إجراء الإصلاحات الاقتصادية.....	**05**
المطلب الثاني: أنواع وأدوات الإصلاحات الاقتصادية.....	**06**
الفرع الأول : أنواع الإصلاحات الاقتصادية.....	**06**
الفرع الثاني: أدوات الإصلاح الاقتصادي.....	**07**
المطلب الثالث: نماذج عن تجارب الإصلاح الاقتصادي.....	**10**
الفرع الأول: التجربة الصينية.....	**10**
الفرع الثاني: التجربة الماليزية.....	**11**
الفرع الثالث: التجربة البرازيلية.....	**12**
المبحث الثاني: الإطار النظري للمناخ الاستثماري.....	**13**
المطلب الأول: دراسة نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر.....	**13**
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**13**
الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**14**
الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**16**
المطلب الثاني: مفهوم وأهمية وتقييم مناخ الاستثمار.....	**17**
الفرع الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.....	**17**
الفرع الثاني: أهم المنظمات الدولية التي تهتم باتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار.....	**18**
الفرع الثالث: أهمية مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**21**

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.....	21
الفرع الأول: مجموعة المتطلبات الأساسية.....	21
الفرع الثاني: مجموعة العوامل الكامنة.....	23
الفرع الثالث: مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية.....	24
♦ **الفصل الثاني: نظرة تحليلية للإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر**.....	26
المبحث الأول: جهود الإصلاح في الجزائر: نظرة تحليلية.....	28
المطلب الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة خلال فترة الدراسة.....	28
الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE).....	29
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC).....	30
الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE).....	32
المطلب الثاني: أجهزة دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر.....	34
الفرع الأول: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI).....	34
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).....	34
الفرع الثالث: المجلس الوطني للاستثمار (CNI).....	37
المطلب الثالث: المزايا المخصصة للاستثمار في الجزائر.....	38
الفرع الأول: المزايا المشتركة للاستثمارات المؤهلة.....	38
الفرع الثاني: مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلق فرص عمل.....	40
الفرع الثالث: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.....	40
المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة 2000-2016.....	41
المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.....	41
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.....	41
الفرع الثاني: تقييم مناخ الاستثمار بالجزائر حسب مؤشر ضمان.....	43
الفرع الثالث: تقييم مناخ الاستثمار حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.....	45
المطلب الثاني: تطور تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....	49
الفرع الأول: عرض وتحليل تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.....	49
الفرع الثاني: مقارنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ببعض الدول العربية.....	51
الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الواردة إلى الجزائر.....	52
♦ **الخاتمة**.....	55
♦ **قائمة المراجع**.....	59

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	30
02	توزيع حجم الاستثمارات العمومية في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	32
03	توزيع حجم الاستثمارات العمومية في برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.	33
04	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة خلال الفترة 2002-2016.	36
05	توزيع المشاريع الاستثمارية التي تشرك أجانب خلال الفترة 2002-2016.	36
06	أداء الاقتصاد الجزائري في أهم المؤشرات الاقتصادية.	41
07	تطور الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.	44
08	ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير DOING BUSINESS.	45
09	تطور الأداء الجزائري في ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير DOING BUSINESS.	46
10	مقارنة الأداء الجزائري في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ببعض الأداءات العربية.	48
11	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر(مليون دولار أمريكي).	49
12	مقارنة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبعض الدول العربية المختارة.	51
13	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2012 وديسمبر 2016.	52

قائمة

الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكل برامج الإصلاح الاقتصادي.	09
02	حجم البرامج الاستثمارية خلال الفترة (2001-2014).	28
03	التوزيع النسبي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	30
04	التوزيع النسبي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.	32
05	التوزيع النسبي لبرنامج توطيد النمو.	33
06	التوزيع النسبي لبرنامج توطيد النمو.	43
07	أداء الجزائر في المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017.	43
08	أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017.	44
09	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.	49
10	تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.	50
11	تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، تونس، المغرب، الإمارات.	51
12	الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي بين جانفي 2012 وديسمبر 2016.	53

قائمة الاختصارات

	الاختصار	التفصيل
01	FMI	Fonds Monétaire International
02	GBM	Groupe de la Banque Mondiale
03	FDI	Foreign Direct Investment
04	OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques
05	UNCTAD	United Nations Conference on Trade And Development
06	PSRE	Le Plan de Soutien à la Relance Économique
07	PCSC	Le Plan Complémentaire de Soutien à la Croissance
08	PCCE	Programme de Consolidation de la Croissance Economique
09	APSI	L'Agence Nationale du Développement des Investissements
10	ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement
11	CNI	Conseil National de l'Investissement
12	IBS	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés
13	TAP	Taxe sur L'activité Professionnelle

المقدمة العامة

تمهيد:

يعيش العالم العديد من الأزمات الاقتصادية التي تختلف حدتها ومدى تأثيرها من أزمة لأخرى ومن دولة لأخرى حسب قوة اقتصادها وقدرتها على حل المشاكل، فمنها أزمات محلية محدودة التأثير لا يتجاوز مداها حدود الدولة أو جزء منها ولا يستغرق أثرها مدة طويلة إذ يتم التغلب عليها في فترة وجيزة، ومنها ما ينتقل إلى غيرها من الدول وقد يتوسع ليصبح ما يسمى أزمة عالمية تصيب العديد من الدول عبر العالم ويستغرق مدة طويلة من أجل تجاوزها قد يصل إلى سنوات، ولتجاوز هذه الأزمات والتخفيف من آثارها تقوم الدول بإجراء إصلاحات اقتصادية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تسريع وتيرة نمو الاقتصاد بعد تباطؤها وتخفيف وقع الأزمة على المستويين الكلي والجزئي بل والانتقال إلى مستويات أحسن مما كانت عليها قبل الأزمة، وإذا كانت الإصلاحات الاقتصادية ردة فعل تتخذها الدول النامية لتجاوز الأزمات والتخفيف من حدتها وآثارها، فهي سلوك مستمر ومتواصل لدى الدول المتقدمة تسعى من خلالها إلى إحداث تسارع في نمو اقتصاداتها وتهدف من خلالها إلى استباق الأزمات قبل حدوثها.

نظرا لعدم كفاية الإمكانيات المحلية والتمويل الداخلي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، تسعى الدول لاستجلاب التمويل الأجنبي عبر العديد من الطرق منها القروض الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق لجلب رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة في الإنتاج وتوفير مناصب الشغل ولهذا تتنافس الدول في استقطاب المستثمرين الأجانب عبر توفير جو مناسب وجذاب يضمن ممارسة أعمالهم بكل أريحية ويكفل لهم كل حقوقهم.

من أجل توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين الدوليين ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وإعطائهم صورة شاملة حول مناخ الاستثمار وسهولة أداء الأعمال بالإضافة إلى اتجاهات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم، تقوم مؤسسات دولية وإقليمية ذات مصداقية عالية وسمعة طيبة بإصدار تقارير دورية تعطي تفاصيل كافية عن مناخ الاستثمار وعن سهولة ممارسة الأعمال في كل دولة في مؤشرات متخصصة، مع إعطاء ترتيب لأداء الدول.

طرح الإشكالية:

كيف ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسين المناخ الاستثماري للجزائر؟

وهذا يقتضي منا طرح جملة من التساؤلات التي تجسد إشكالية البحث، والتي منها:

1. ما المقصود بالإصلاحات الاقتصادية؟
2. ما المقصود بمناخ الاستثمار؟
3. ما هي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر؟
4. ما هي أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر من 2000 إلى 2016؟

الفرضيات:

كإجابة أولية على التساؤلات المطروحة نضع الفرضيات التالية:

1. للإصلاحات الاقتصادية دور هام في تجاوز الأزمات الاقتصادية وتحسين أداء الاقتصاد؛
2. يساعد تحسين مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
3. ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسين أداء الجزائر في مجال مناخ الاستثمار؛
4. ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

- أهمية موضوع الإصلاحات الاقتصادية وضرورة إجرائها وتقييمها وإعطاء مقترحات قصد تحسينها وتوجيهها لتكون أكثر فائدة في تطوير الأداء الاقتصادي؛
- الاهتمام المتزايد عالميا بالاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار ومسارعة الدول من أجل توفير بيئة جاذبة للاستثمار، وما ينبغي على الباحثين من توضيح للجوانب التي يجب العمل عليها قصد اللحاق بركب الدول السباقة في هذا المجال؛
- إبراز أهمية الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف الدراسة في:

1. محاولة التعرف على الإصلاحات الاقتصادية وأنواعها وأهدافها؛
2. محاولة التطرق إلى تجارب قامت بها الدول في إطار الإصلاح الاقتصادي؛
3. محاولة التعرف على مناخ الاستثمار ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

4. محاولة التعرف على أهم التقارير الدولية والاقليمية التي تقوم بتقييم مناخ الاستثمار؛
5. محاولة التعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال فترة الدراسة؛
6. محاولة إبراز أهمية الإصلاحات في تحسين المناخ الاستثماري للجزائر ومساعدتها في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في الدور الأساسي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصادات الدول، والاهتمام المتزايد به عالميا ومسارعة الدول المختلفة لتوفير مناخ جذاب للمستثمرين الأجانب قصد إشراكهم في تنميتها الاقتصادية.

إننا ومن خلال هذه الدراسة نحاول لفت الانتباه إلى أهمية توفير المناخ الاستثماري المناسب والجذاب الذي يجعل المستثمرين الأجانب يقصدون بلادنا بأموالهم واستثماراتهم ويفضلون إقامة مشاريعهم في الجزائر على إقامتها في دول أخرى.

حدود الدراسة:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة بشكل مركز ودقيق، قمنا بتحديد إطار الدراسة بوضع الحدود المكانية والزمانية التالية:

1. **الحدود المكانية:** قمنا بإجراء هذه الدراسة على الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية، وتحليل مدى تأثيرها في تحسين مناخها الاستثماري، مع الاستعانة بالمقارنة ببعض الدول العربية اللازمة لإثراء الموضوع.
2. **الحدود الزمانية:** تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع على الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2016 مع تحليل آثارها على المناخ الاستثماري في آخر الإصدارات.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: لدلال بن سمينة، 2013، أطروحة دكتوراه بعنوان تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وقد حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالتحليل والقياس، وتوصلت إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر قد عرفت نموا

ملحوظا خلال هذه الفترة، والناتج أساسا من الإصلاحات المتبناة والنتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالإمكانيات المتاحة أو بالمستوى المسجل من قبل دول عربية أخرى، كما بقيت تتركز في قطاع المحروقات في حين بقي نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف، كما بقي الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري جد محدود.

الدراسة الثانية: لعبد الرحمن تومي، 2011، كتاب بعنوان الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق صادر عن دار الخلدونية، الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أنه وبعد انقضاء عشرية كاملة من الإصلاحات ومن البناء تميزت بالحفاظ على الاستقرار وتحسين كل مؤشرات الاقتصاد الكلي، وجعلت من الجزائر بلدا يحقق إنجازات ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على الصعيد الاجتماعي والأمني، وتطرقت الدراسة إلى أهم المنجزات التي تم تحقيقها من هذه الإصلاحات عبر مؤشرات كمية كلية مثل إجمالي الدين العام، والاحتياطي النقدي ومعدلات النمو والبطالة وغيرها...، كما قامت الدراسة بمحاولة رسم الاتجاه العام الذي يجب أن تكون عليه بوصلة الإصلاحات المستقبلية التي لا يمكن أن تستثني الفعل السياسي والمجتمع المدني والساحة الثقافية وثوابت الأمة وأن لا تتجاوز مطالب الشباب.

الدراسة الثالثة: لراضية اسمهان خزاز، 2012، رسالة ماجستير بعنوان: دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وقد خلصت الدراسة إلى أن لسياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012) دور إيجابي ومدعم على التعليم، الصحة، الدخل، وأمن الإنسان كمعايير أساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وقد اتضح ذلك جليا من خلال المؤشرات الكمية لكل معيار من المعايير، وبالرغم من ذلك إلا أن النتائج تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الإمكانيات المرصودة، وهو ما يؤكد أن تحقيق تنمية حقيقية بقدر ما يتوقف على أهمية الموارد المادية والمالية التي ينبغي توفرها، فهو يتوقف أيضا وإلى حد بعيد على توفر آليات التسيير الرشيد والصارم للأموال العمومية والرقابة والمحاسبة التي تضمنها مؤسسات فاعلة وقوية.

الدراسة الرابعة: للسعيد بوشول ونذير غانية، 2017، بعنوان انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة في الملتقى الدولي " الإصلاحات الهيكلية والتنمية الاقتصادية في دول شمال أفريقيا"، تونس، وخلصت الدراسة إلى أن الهدف من الإصلاحات هو فعاليتها في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري مما من شأنه التأثير إيجابا على مناخ الاستثمار وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، وبذلك دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها الاقتصادي الذي يعتمد على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني و بعث حركية النمو الاقتصادي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية

لتنشيط الطلب الكلي، وقد سمحت للجزائر من الاستفادة من تدفق متنامي للاستثمارات الأجنبية المباشرة اعتبار من سنة 2002.

الدراسة الخامسة: لعميروش محند شلغوم، 2012، كتاب بعنوان دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية صادر عن مكتبة حسن العصرية، بيروت، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر رئيسي للتمويل الدولي ويساهم في درجة الارتباط والاندماج العالمي وهو ما يفسر اشتداد المنافسة الدولية لاستقطابه، وأكدت على شدة حساسية المستثمر الأجنبي لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية والتنظيمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وخلصت أيضا إلى أن المنطقة العربية لم تستفد من الطفرة الهائلة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض أقاليم العالم النامي كشرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وهذا لا ينفي بروز بعض منها مثل السعودية والإمارات وقطر، وبخصوص الجزائر توصلت الدراسة إلى أن مناخ الاستثمار فيها لا يزال غير مؤهل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وينبغي العمل على تحسينه.

الدراسة السادسة: لسامية دحماني، 2016، أطروحة دكتوراه، بعنوان أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق منافع عديدة للدول المضيفة كونه وسيلة تمويلية أفضل من القروض الدولية التي عانت منها الدول النامية، إضافة إلى أثره على ميزان المدفوعات والعمالة وجلب المهارات الإدارية والتكنولوجية، ولتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها قامت دول المغرب العربي بإدخال تعديلات على قوانين الاستثمار وتكييفها مع القوانين الدولية؛ وترى الدراسة أن الجزائر شهدت تحسنا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية بعد انتهاء برامج التعديل الهيكلي مع عودة الاستقرار الأمني الذي كان يمثل عائقا أمام المستثمرين في التسعينات، وتوصي الدراسة بضرورة تحسين كافة عناصر مناخ الاستثمار والتقليل من الإجراءات والتعقيدات التي ساهمت في تأخر الجزائر في ترتيب مناخ الاستثمار وعدم استقطاب المستثمرين الأجانب.

الدراسة السابعة: لعز الدين مخلوف، 2015، أطروحة دكتوراه بعنوان دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية والكيفية على الاستثمار الاجنبي، حالة الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة إدارة الحكم تعد من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى باقي عناصر مناخ الاستثمار، كما وضحت بأن الحكومة الجزائرية قامت بإصلاحات اقتصادية ضمن مخططات تنموية من الجيل الأول ورغم ذلك لم يكن لها الانعكاس الإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وهذا يؤكد أهمية المحددات المؤسساتية في تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

ركزت العديد من الدراسات السابقة على أهمية الإصلاحات الاقتصادية ودورها في التنمية المحلية أو في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ركز البعض الآخر على دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه فإن دراستنا تتقاطع في جوانب مختلفة مع كل من الدراسات السابقة، وتختلف عنها في التركيز على دور الإصلاحات الاقتصادية في تحسين المناخ الاستثماري مع بعض الاختلافات في الحدود الزمانية والمكانية للدراسة.

منهج الدراسة:

قصد دراسة الموضوع المطروح أمامنا قمنا باستخدام المنهج الوصفي قصد الالمام بالإطار النظري للموضوع، والتاريخي لسرد تطورات الإصلاحات، والمنهج التحليلي في دراسة وتحليل البيانات المدروسة،

هيكل البحث:

قصد الإلمام بالموضوع بمختلف جوانبه قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: درسنا فيه الإطار النظري للإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار، وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين، خصصنا المبحث الأول للدراسة النظرية للإصلاحات الاقتصادية فتطرقنا إلى مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهدافه ودوافعه إجراء إصلاحات بالإضافة إلى أنواعها وإجراءاتها لنختم المبحث بنماذج عن تجارب الإصلاح الاقتصادي.

وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة الإطار النظري لمناخ الاستثمار، فاستعرضنا مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأهميته بالنسبة للدول المضيفة وللمستثمر الأجنبي، كما تطرقنا إلى مفهوم وأهمية وتقييم مناخ الاستثمار وأهم المؤشرات التي يعتمد عليها في التقييم.

الفصل الثاني: خصصناه للدراسة التحليلية للإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الجزائر، قسمناه إلى مبحثين قمنا في المبحث الأول باستعراض جملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال فترة الدراسة والمتمثلة أساسا في البرامج الاستثمارية التنموية وتشكيل الهيئات الخاصة بدعم الاستثمار بالإضافة إلى العديد من الإجراءات والحوافز المقدمة للمستثمرين.

وفي المبحث الثاني قمنا بتقييم مناخ الاستثمار حسب تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وحسب مؤسسة دوينغ بيزنس، ومدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية المنجزة في تحسينه، كما تطرقنا إلى تطور تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

صعوبات البحث:

ككل البحوث العلمية وكل الباحثين واجهتنا بعض الصعوبات عطلت عملنا أحيانا وشتتت أفكارنا أحيانا أخرى، وبحمد الله قمنا بالتغلب على أكثرها قصد إكمال البحث على أحسن وجه ممكن، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

- عدم إلمامنا بموضوع الدراسة واستغراق فترة للتمكن من الإحاطة بأهم جوانبه؛
- قصر الفترة المخصصة لمذكرة الماستر وضغط الوقت خصوصا في آخر المدة.

الفصل الأول

الإطـار النظـري

للإصـلاحات الاقتصادية

ومناخ الاستثمار

تمهيد:

تسعى مختلف الدول عبر العالم لإجراء إصلاحات اقتصادية على العديد من المستويات وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف من خلالها إلى تجاوز أزماتها وتحسين معدلات النمو الاقتصادي بها، بالإضافة إلى تحسين معيشة أفرادها.

ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين الأداء الاقتصادي للدول فإن هذه الأخيرة تسعى لجلب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب الذين يساهمون في تحقيق النهضة الاقتصادية المنشودة وتحقيق التوازن الاقتصادي الذي تطمح له الدولة وعلى هذا الأساس تنافست الدول من أجل خلق بيئة مناسبة للاستثمار وتشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية وظهرت تقارير سنوية من منظمات دولية وإقليمية مختلفة تقيم مناخ الاستثمار في الدول من خلال معايير خاصة بكل منظمة ويتم ترتيب الدول عالميا على حسب جاذبيتها للمستثمرين الأجانب.

وفي هذا الفصل نتطرق إلى الدراسة النظرية للإصلاحات الاقتصادية والمناخ الاستثماري حسب التقسيم التالي:

المبحث الأول: الدراسة النظرية للإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمناخ الاستثماري.

المبحث الأول: الدراسة النظرية للإصلاحات الاقتصادية.

نحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة بالجوانب النظرية للإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على المفهوم اللغوي والاصطلاحي للإصلاح وأهدافه وأسبابه بالإضافة إلى أنواعه والإجراءات المتبعة للإصلاح لنتطرق في الأخير إلى بعض التجارب الناجحة في الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الاقتصادي.

نتناول في هذا المطلب بعض المفاهيم اللغوية للإصلاح ومصدر هذه الكلمة بالإضافة إلى بعض تعاريف الإصلاح الاقتصادي وأهدافه ودوافعه كما يلي:

الفرع الأول : مفهوم الإصلاح الاقتصادي.

الإصلاح لغة: "صَلَحَ: الصَّلاح: ضِدُّ الْفَسَادِ، وَهُوَ صَالِحٌ وصَلِيحٌ، والإصلاح: نَقِيضُ الإفساد، وأَصْلَح الشيءَ بَعْدَ فَسَادِهِ: أَقامه"[1].

وقد وردت لفظة الإصلاح في القرآن الكريم في قوله جل جلاله:" قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىَ بَيِّنَةٍ مّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"[2].

ووردت أيضا في قوله تعالى: " إِن يُرِيدَا إِصْلاَحًا يُوَفِّقِ اللّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا"[3]

وبالتطرق إلى مفاهيم الإصلاح الاقتصادي نجد:

"يقصد بالإصلاحات الاقتصادية في المفهوم التقليدي، مجمل الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل، يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير"[4].

ويعرف أيضا على أنه: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي، وهو أيضا مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة.[5]

---

[1] جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1993، ج2، ص516-517.

[2] سورة هود، الآية 88.

[3] سورة النساء، الآية 35.

[4] محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي تجربة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000، ص8.

[5] راضية اسمهان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2012، ص 4.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب تعاريف الإصلاح الاقتصادي تركز على أنه مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي بالدولة ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها.

والملاحظ أن الدول المتقدمة تعتبر الإصلاح الاقتصادي أسلوبا دائما للتنمية والتطوير الاقتصادي والتكنولوجي ووسيلة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد، في حين تقوم به الدول النامية فقط عند وجود أزمة اقتصادية لتخفيف آثارها وتفادي تبعاتها.

"يرى معظم الاقتصاديين بأن الغاية من كل إصلاح اقتصادي هي تنشيط حركة النمو بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني السنوي، والرفع من مستوى الفائض الناجم عن هذه الزيادة من أجل تلبية حاجات المجتمع بالمقاييس المتعارف عليها دوليا، كما نعتقد أيضا أن من أهم مظاهر الإصلاح الاقتصادي تحسين التسيير، وتوضيح الأهداف والمسؤوليات، والاعتناء أكثر بتكوين العنصر البشري في المهارات التقنية الحديثة، وبناء أي برنامج إصلاحي في أي قطاع على مستوى عال من الشفافية لمعطيات لا يكذبها الواقع"[1].

الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الاقتصادي.

بصفة عامة تعتبر الإصلاحات الاقتصادية وسيلة تتبعها الدولة لتحسين الوضع الاقتصادي أو تلافي تبعات أزمة وآثارها ويمكن تعداد الأهداف التالية للإصلاح الاقتصادي:

- "إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص؛
- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية؛
- خلق مناخ الاستثمار المناسب وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية"[2].

وبالإضافة إلى هذه الأهداف يمكن تعداد مجموعة من الأهداف الأخرى متمثلة في:

- "رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي؛
- الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية؛
- تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية؛

[1] عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص21.

[2] زكرياء دمدوم، الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015، ص 32.

- تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى؛
- التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
- إخراج البلاد من طور الركود الاقتصادي إلى طور الانتعاش الاقتصادي؛
- تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني؛
- السيطرة على التضخم؛
- تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي؛
- تطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية، التعليم، الصحة)" [1].

الفرع الثالث: أسباب ودوافع إجراء الإصلاحات الاقتصادية.

تتعدد الأسباب التي تدفع الدولة للقيام بالإصلاح ويمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وأخري خارجية كما يلي:

أولا: الأسباب الداخلية.

بصفة عامة تقوم الدولة بالإصلاحات الاقتصادية عند وجود مشكلة أو أزمة تريد تجاوزها، أو عند وجود فوائض مالية كبيرة تريد الدولة استثمارها في تحسين البنى التحتية، ويمكن تلخيص أهم الأسباب الداخلية في:

- "ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسة العمومية؛
- عجز ميزانية الدولة؛
- العجز عن تمويل الاستثمارات؛
- عدم القدرة على تسيير المديونية الخارجية"[2].

ثانيا: الأسباب الخارجية.

- "الاتجاه التنازلي للدورة التجارية، والركود الاقتصادي الذي عانت منه الدول المختلفة بدرجات متفاوتة أدى بالدول المتقدمة إلى انتهاج سياسة التحرير وحث الدول النامية على إتباعها، حيث عكفت المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز البحث على دراسة الأزمة الاقتصادية العالمية في كل البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية وقادت هذه المنظمات والهيئات الهجوم ضد تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية ونادت بالعودة إلى ليبرالية السوق"[3]؛

[1] راضية اسمهان خزاز، مرجع سابق، ص 7- 8.

[2] نورة محمدي، دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2006، ص 63-64.

[3] راضية اسمهان خزاز، مرجع سابق، ص 21- 22.

- ضغوط المؤسسات الدولية: ونعني بها على وجه الخصوص ضغوط وتوجهات كل من صندوق النقد الدولي FMI ومجموعة البنك الدولي GBM وذلك في ظل إصلاحاتهما الهادفة إلى توسيع النظام الدولي الجديد ضمن برامجها التي تفرضها على الدولة الخاضعة لمراقبتها مقابل المساعدات المالية التي تمنحها لهذه الأخيرة[1].

المطلب الثاني: أنواع وأدوات الإصلاحات الاقتصادية.

بعد التعرف على ماهية الإصلاح الاقتصادي وأسبابه الداخلية والخارجية نتطرق إلى أنواع الإصلاحات وأهم السياسات والإجراءات المتبعة فيها:

الفرع الأول : أنواع الإصلاحات الاقتصادية.

لمحاولة تعداد أنواع الإصلاحات الاقتصادية تختلف المعايير التي تقسم على أساسها هذه الأنواع والتي نحاول توضيحها كما يلي:

أولا: حسب الجهة المخولة بالإصلاح.

- السياسات الأصولية: وتعني تلك السياسات والإجراءات التي يمليها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول التي تلجأ إليهما طالبة مد يد العون والمساعدة مقابل تسهيل عملية الحصول على التمويل وإعادة جدولة الديون، وبذلك تعتبر هذه الإصلاحات ابنا شرعيا لما يسمى في قاموس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالمشروطية، والتي تعني ربط المساعدات والتسهيلات المالية التي تقدمها هاتان الهيئتان إلى البلدان الأعضاء فيهما بتبنيهم لسياسات اقتصادية تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي وتعمل بشكل أدق على تحقيق وضع سليم لميزان المدفوعات على مدى فترة زمنية معقولة[2].
- السياسات غير الأصولية: على خلاف الحلول المعيارية التي تفرضها المؤسسات الدولية في معالجتها للاختلالات التي تهدد الاقتصاد المحلي انطلاقا من النظرة النقدية للمشكلة، فإنّ السياسات غير الأصولية ترى بأنّ معالجة المشكلة لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البلد كما أنها ترى التضخم بطريقة مغايرة، إضافة إلى إقرار السياسات غير الأصولية للدور المحوري للدولة في عملية الإصلاح.

ولقد خاضت بعض الدول النامية محاولات متنوعة قريبة من السياسات غير الأصولية للإصلاح الاقتصادي رغبة منها في الوصول إلى تصحيح مواطن الخلل في اقتصاداتها، وذلك بالتوازي مع الحماية الاجتماعية لأفرادها من حدة التكاليف الاجتماعية التي تتولد عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي[3].

---

[1] نورة محمدي، مرجع سابق، ص 66.

[2] راضية اسمهان خزاز، مرجع سابق، ص 25.

[3] راضية اسمهان خزاز، نفس المرجع السابق، ص 30.

ثانيا: حسب الهدف من الإصلاحات.

- برامج الاستقرار والتثبيت: تهدف برامج التثبيت إلى إعادة التوازنات الكبرى على المستوى الداخلي والخارجي والتي تتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة، والاختلال في العرض والطلب، وتنطلق هذه البرامج من نظرية الاستيعاب التي ترجع الاختلال إلى الإفراط في الاستهلاك سواء في القطاع العام أو الخاص[1].
- برامج الإصلاح الهيكلي: إن مفهوم الإصلاح الهيكلي، يشتمل على نوع من الغموض فهو يشير تارة إلى تصحيح عجز ميزان المدفوعات، ويشير تارة أخرى إلى إصلاح بنية الإنتاج، ولذلك فله استعمال مزدوج.

وعليه، فإن الإصلاح الهيكلي في البلدان النامية يمكن تعريفه بأنه الإصلاح المستمر لميزان المدفوعات بواسطة تعديل الهياكل الاقتصادية (الإنتاجية).

وعلى العكس من برامج التثبيت التي تركز على الطلب فإن الإصلاح الهيكلي يركز على جانب العرض، لذلك فهو يهدف إلى زيادة العرض في السلع والخدمات من خلال إجراءات ذات طبيعة هيكلية تسعى إلى الحد من التشوهات التي تحول دون التخصيص الأمثل للموارد[2].

ثالثا: سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب طبيعتها.

- المجموعة الأولى تشمل سياسات اقتصادية بحتة: وهي سياسات تهدف إلى إجراء إصلاحات ذات طابع اقتصادي صرف دون النظر إلى تأثيراتها على الجانب الاجتماعي، وعادة ما تكون لها آثار سلبية على الأفراد وعلى الجانب الاجتماعي، فمثلا انتهاج سياسة الخصخصة يتسبب في تسريح أعداد كبيرة من العمال وتدني ظروفهم الاجتماعية رغم أن لها آثار اقتصادية جيدة .
- المجموعة الثانية تشمل السياسات الاجتماعية: لقد أثبتت التجارب التي قامت بها الدول النامية التي تبنت الإصلاحات الاقتصادية أنها ذات تأثير سلبي على الجانب الاجتماعي، لذا أقدم البنك الدولي على إدخال البعد الاجتماعي كمكون ثالث لبرامج الإصلاح للتخفيف من الآثار السلبية لها، خاصة على الفئات محدودة الدخل، ونظرا لصعوبة التحول إلى اقتصاد السوق والراجع إلى عدم قابلية السكان لتقبل أوضاع جديدة قائمة على جهاز الأسعار، نجد تباين السياسات المتبعة من دولة إلى أخرى طبقا للمتغيرات الاقتصادية الدولية[3].

الفرع الثاني: أدوات الإصلاح الاقتصادي.

يرى العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية تتطلب العديد من الأدوات والإجراءات التي تختلف من حيث أهميتها وقوة تأثيرها حسب نوع الاختلال المراد تصحيحه، وأهمها:

[1] الشيخ ولد محمد عبد الله، النظام المصرفي في ظل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص 68.

[2] الشيخ ولد محمد عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 70.

[3] راضية اسمهان خزاز، مرجع سابق، ص 33.

أولا: معالجة التضخم: حيث يسهر البلد المعني على التخفيض من معدلاته، ليصل به إلى أقل من 10 % سنويا، وعلى امتداد ثلاث سنوات، وعلى هذا الأساس فإن التخفيض في معدلات الارتفاع السنوي لمستوى الأسعار هو شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل يصب مباشرة في مصلحة أصحاب المداخيل الثابتة والمنخفضة، وبالتالي يعمل على إعادة التوازن في العلاقة بين الأجور وتكاليف المعيشة دون الحاجة إلى دورات متتالية من الزيادة في الدخول النقدية[1].

ثانيا: تشجيع القطاع الخاص: يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في مجال الإنتاج والخدمات والعمالة، فضلا عن إزالة الاحتكارات الحكومية من هذه المجالات وإزالة القيود المعرقلة لنمو هذا القطاع، وقد أصبحت إعادة هيكلة القطاع الخاص أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي لكي يستطيع هذا القطاع القيام بدوره في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية، وتتضمن توفير الأرضية والمناخ الاقتصادي والقانوني المناسب لإعادة هيكلته بنجاح[2].

ثالثا: إعادة تحديد دور الدولة: إن اختيار اقتصاد السوق يدفع الدولة إلى اتخاذ موقف واضح في ما يخص دورها على المستوى الاقتصادي، حيث أن إعادة تحديد الدور الذي يجب أن تنشط فيه الدولة في المجال الاقتصادي يمثل شرطا أساسيا من أجل ضمان تطور القطاع الخاص، إذ أن الدولة يجب أن تقوم بإعادة توزيع ونشر دورها داخل المجال الاقتصادي مقابل انسحابها من بعض المهام الأخرى[3].

رابعا: التخلي التدريجي عن أسلوب التخطيط المركزي: بمعنى الأخذ بما يسمى بالتخطيط التأشيري أو نظام السوق الاجتماعي الذي يراعي التوازن بين حرية المبادرة والتملك للقطاع الخاص من جهة، وتمكين الشرائح الاجتماعية الهشة من مستوى مقبول للمعيشة في كرامة من خلال التحويلات الاجتماعية وتحسين خدمات التعليم والصحة والنقل والمواصلات وغيرها من جهة أخرى[4].

خامسا: تحرير التجارة الخارجية: تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط برامج التكييف الهيكلي، فالرقابة على التجارة الخارجية وبالذات تجارة الواردات من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية من شأنها أن تعيق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد، وتعارض

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 23.

[2] زكرياء دمدوم، مرجع سابق، ص 31- 32.

[3] نورة محمدي، مرجع سابق، ص 79.

[4] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 25.

الهيئات المالية الدولية مسألة حماية الصناعات المحلية، حيث تعتقد أن البلاد المتفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية[1].

سادسا: الاستراتيجية الصناعية: لقد اعتمدت كثير من الدول في تنميتها نموذج الصناعات الإحلالية، رغبة منها في إشباع السوق المحلي من السلع الصناعية المحلية بدلا من استيرادها، فكان النجاح حليف البعض مثل روسيا والصين، وكان الفشل هو نصيب كثير من البلدان ومنها الجزائر لأسباب تارة موضوعية وأخرى غير موضوعية، ولكن مهما كانت الكلفة ثقيلة فإن إرادة الإصلاح يجب أن تستمر وأن تستفيد من أخطاء الماضي[2].

سابعا: علاج المديونية العمومية: وتعد واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية بالخصوص، إذ أصبحت عائقا حقيقيا (تراكم الديون وتقليص فرص الاستثمار، وما ينجر عن آثار الأزمات العالمية المستوردة) أمام أي مشروع تنموي، ومهما اختلفت الوصفة التي يدار بها علاج المديونية، فإنه لا يوجد اختلاف في كون تطور المديونية نحو الارتفاع معناه توفر مناخ سياسي واجتماعي غير مستقر، ويصبح السمة الغالبة في البلاد، وبالتالي فهو مرشح للانفجار والانفلات الذي لا يمكن للدولة التحكم فيه[3].

وبالنظر إلى الإصلاحات التي توجهها وتدعمها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نجدها ممثلة في المخطط التالي:

الشكل رقم 01: هيكل برامج الإصلاح الاقتصادي

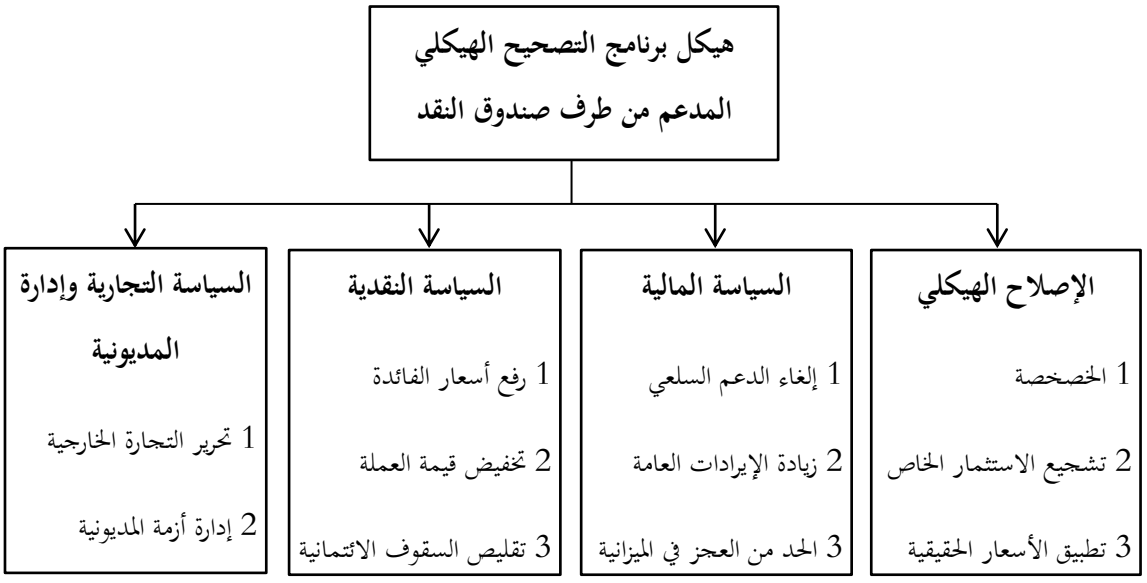

المصدر: جزيرة معيزي، محمد بوقموم، نحو مقاربات جديدة في الإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، العدد 2010/04، ص 69.

[1] دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013، ص 154.

[2] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 25.

[3] عبد الرحمن تومي، نفس المرجع السابق، ص 26.

المطلب الثالث: نماذج عن تجارب الإصلاح الاقتصادي.

نذكر في هذا المطلب باختصار بعض الدول التي قامت بمحاولات الإصلاح في العالم والتي يمكن الاستفادة منها من أجل تحقيق النهوض الاقتصادي:

الفرع الأول: التجربة الصينية.

"تبنى الرئيس "دينغ شياو بنغ" إصلاحات جريئة تؤمن بالمنجزات الواقعية بدلا من تقديس الاتجاهات الايديولوجية، وذلك ابتداء من 1978، حيث بدأت هذه الإصلاحات من الريف، وركزت على إنجاح الزراعة بإطلاق المبادرة الفردية، وتقليص دور الدولة، مع إعطاء آليات السوق دورا محركا في النشاط الاقتصادي، أما الإصلاحات في المدن فقد ركزت على الانفتاح، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفق سياسة تدريجية تجريبية تركز على مناطق ساحلية مختارة، وتعميم التجربة بعد نجاحها، مع التركيز على اكتساب مقومات التفوق التكنولوجي والعلمي"[1].

"وقد حقق الإصلاح الاقتصادي في الصين نتائج ملحوظة. ليس من الممكن إعداد قائمة بالتفصيل لكل الإنجازات، ولكن يمكن تلخيصها في:

- تم استبدال هيكل الملكية العامة النقي بملكية متعددة مع عناصر اقتصادية مختلفة؛
- لقد لعبت آلية السوق دورا حاسما في بعض المجالات الهامة وتطورت التنافسية السوقية بشكل كبير؛
- استخدام الرقابة غير المباشرة هي جوهر إدارة الاقتصاد الكلي؛
- استخدام التدابير الاقتصادية بدلا من التدابير الإدارية تبعا للإصلاحات في المالية العامة، والضرائب، والخدمات المصرفية، والاستثمار"[2].

"لقد كانت الانعكاسات السريعة لهذه الإصلاحات إيجابية على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومكنت الصين من تحقيق قفزة نوعية بمعدلات نمو لافتة هي الأعلى في العالم، ولا تزال تحقق إلى اليوم مؤشرات أداء جيدة على مختلف المؤشرات التجارية والمالية والاجتماعية"[3].

"ويشيد خبير الاقتصاد في البنك الدولي جوزيف ستيغليتز بإنجازات الإصلاح الاقتصادي في الصين ولكن يشير أيضا إلى أن الحكومة الصينية تواجه صعوبات وتحديات هائلة، ومن الضروري أن تكون مستعدة للتحديات المقبلة وتنتهي من هذا المشروع الكبير وغير المسبوق"[4].

---

[1] عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013، ص 158.

[2] Ross Garnaut, Ligang Song, china: twenty years of economic reform, Australian National University, Australia, 2012, p 190.

[3] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 158.

[4] Ross Garnaut, Ligang Song, previous reference, p 199.

الفرع الثاني: التجربة الماليزية.

"لقد كانت ماليزيا قصة نجاح اقتصادي رائعة، مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، ومع ذلك، فإن هذا النجاح ليس بسبب الالتزام التام بالتجارة الحرة والمفتوحة والاستثمار والتمويل، بدلا من ذلك، البراغماتية، والظروف الداخلية، والتدخل الشديد للدولة، فضلا عن إصلاح سياسة الحكومة والتفكير جنبا إلى جنب مع المتعاملين الاقتصاديين بالإضافة إلى قدرة مهاتير الفردية.

وقد تم توجيه مزيج معقد من تدابير السياسة الاقتصادية الليبرالية، من خلال الأولويات التقييدية، وإعادة توزيع الأصول وإنشاء صناعات وطنية"[1].

"ومن أهم مرتكزات التجربة الماليزية يمكن ذكر ما يلي:

- تثبيت قيمة العملة الماليزية (1دولار = 3.8 رينجت) ؛
- تقييد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى ماليزيا؛
- سياسة ضريبية محفزة.

وبعد تطبيق هذه السياسة استطاعت ماليزيا الخروج من أزمتها وبدأ اقتصادها ينمو بمعدلات جيدة بالمقارنة مع الدول المثيلة"[2].

ومن أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من دراسة التجربة الماليزية:

- "إن عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا كان لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى كما لها عوامل اقتصادية وسياسية ساعدت على نجاحها، وان ما وصلت اليه ماليزيا هو تدبير وحسن قيادة الدولة المتمثلة برئيس الوزراء الأسبق مهاتير محمد الذي قادها في الفترة من 1981 إلى 2003؛
- جاءت التنمية في ماليزيا ببرامج انمائية في سبيل تطوير الموارد البشرية اولا والاقتصادية ثانيا فوضعت برامجها بشكل يعطي دفعة قوية للاقتصاد؛
- عالجت ماليزيا ازمة 1997 التي ضربت دول جنوب شرق آسيا بأجندات وطنية فرضت من خلالها قيوداً على سياستها النقدية من خلال إشراف البنك المركزي الماليزي على دخول وخروج النقد الاجنبي، إذ ضيقت الخناق على خروجه بينما عملت على جذبه بشتى الوسائل، وفي هذه الازمة رفضت ماليزيا اقتراحات صندوق النقد والبنك الدوليين ومساعداتهم وشقت طريقها وطنيا"[3].

---

[1] Bryan K. Ritchie, Politics and Economic Reform in Malaysia, Politics of Economic Reform Seminar, Michigan State University, united states of America, 2003, p 36.

[2] راضية اسمهان خزاز، مرجع سابق، ص 34.

[3] علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة العلوم الصرفة والتطبيقية، جامعة بابل، العدد 3، 2015، ص 1384.

الفرع الثالث: التجربة البرازيلية.

"مع نهاية العام الماضي 2011 أعلنت البرازيل رسميا أنها أصبحت سادس اكبر اقتصاد على مستوى العالم متقدمة بذلك على بريطانيا، ووفقا لتصريحات وزير المالية البرازيلي فإن بلاده حققت نموا بنسبة 2.7 % في الوقت الذي حقق الاقتصاد البريطاني نموا بنسبة 0.8 %، وواقع الأمر فإن هذا الانجاز الذي تحقق بعد مرور عام من ولاية الرئيسة الحالية "ديلما روسيف" لم يكن إلا ثمرة نجاح برنامج اقتصادي إصلاحي طموح شهدته البرازيل طوال ثماني سنوات هي فترة حكم الرئيس السابق لولا داسيلفا"[1].

"ففي سبتمبر من عام 2003، طمأن الرئيس البرازيلي شعبه بأنّه لن يبقى هنالك جائع برازيلي، وشرع في تطبيق برنامج إصلاحي تحت شعار "صفر جوع" وبرنامج مساعدة الفلاح البرازيلي، وتكمن أهمية هذه البرامج في كونها تشكل حلقة من حلقات خطة شاملة للقضاء على الفقر بشكل منهجي أشرك المجتمع المدني في تصميمها، فنجح داسيلفا خلال 5 سنوات فقط في إفادة حوالي 24 مليون شخص في الحد من سوء التغذية بنسبة 25 %، كما تراجعت نسبة سوء التغذية لدى الأطفال في البلاد إلى 46 %، وتم خلق 14 مليون وظيفة، وارتفعت القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور بنسبة 53.6 %"[2].

وبالتركيز على سياسة الرئيس للإصلاح الاقتصادي نجدها تركز على:

- "تنفيذ برنامج للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة؛
- تغيير سياسات الإقراض حيث تم توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خُفضت سعر الفائدة من 13.25% إلى 8.75 % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ما أدى إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة؛
- التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن لأن البرازيل تمتلك قدرات طبيعية ضخمة؛
- التوسع في الصناعة حيث اتجهت السياسات الاقتصادية في هذا الشأن إلى الاهتمام بالصناعات البسيطة والصناعات التقنية المتقدمة؛
- تنشيط قطاع السياحة لما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة وبقوة لاجتذاب أفواج سياحية كبيرة؛
- الطرق المباشرة لحل مشكلة الفقر والمتمثلة في الإعانات الاجتماعية"[3].

---

[1] أمل مختار، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع: 2018/02/21، ساعة الاطلاع: 11:17، http://acpss.ahram.org.eg/News/5312.aspx .

[2] راضية اسمهان خزاز، مرجع سابق، ص 40.

[3] أمل مختار، موقع سابق، نفس تاريخ الاطلاع، ساعة الاطلاع: 11:43.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمناخ الاستثماري.

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية أكبيرة لدى الاقتصاديين العالميين والمنظمات الدولية والاقليمية لما له من فوائد بالنسبة للدول المضيفة حيث يدفع عجلة التنمية بها ويجلب لها التطور التقني ورؤوس الأموال، وبالنسبة للمستثمرين الدوليين حيث يشكل فرصة هامة لتصريف فوائضهم المالية.

وتبعا لهذه الأهمية تنافست الدول في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة عبر تحسين مناخها الاستثماري الذي يساهم في خلق بيئة جذابة ومشجعة للمستثمرين.

ومن خلال هذا المبحث نتطرق للجوانب النظرية للمناخ الاستثماري فندرس ببعض الاختصار الاستثمار الأجنبي المباشر ونتناول المناخ الاستثماري ودوره في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: دراسة نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

ندرس في هذا المطلب مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرفه الدكتور فريد النجار على أنه: "السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"[1].

ويعرف أيضا بأنه: "عبارة عن التدفق المالي إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية، شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة، و تختلف أهمية هذه الحصة من بلد لأخر، وتكفي حيازة نسبة 10 % من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشر"[2].

"وحسب الدكتور عبد السلام أبو قحف فإنه: ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[3].

وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بأنه: "الاستثمارات التي تقوم بها وحدة مؤسسية تقيم في اقتصاد ما بهدف الحصول على مصلحة دائمة في وحدة مؤسسية تقيم في اقتصاد آخر، وممارسة نفوذ كبير على إدارتها في إطار علاقة طويلة الأجل. وبموجب الاتفاقية، تنشأ علاقة استثمارية مباشرة عندما يستحوذ المستثمر على ما لا يقل عن 10٪ من رأس مال الشركة التي يستثمر فيها. ولا تشمل الاستثمارات المباشرة عملية

---

[1] عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012، ص 16.

[2] السعيد بوشول، نذير غانية، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة في الملتقى الدولي " الإصلاحات الهيكلية والتنمية الاقتصادية في دول شمال أفريقيا"، تونس، 20-21 أكتوبر 2017.

[3] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص16.

التشغيل الأولية التي تحدد العلاقة بين الوحدتين فحسب، بل تشمل أيضا جميع عمليات رأس المال اللاحقة فيما بينها وبين الوحدات المؤسسية ذات الصلة، سواء كانت مدرجة أم لا"[1].

بينما يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار). وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنه تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى"[2].

ويعرفه صندوق النقد الدولي على أنه: "سعي كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة، إضافة إلى تمتعه بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها وتسييرها"[3].

والملاحظ أن تعاريف الاستثمار تركز في مجملها على مجموعة محددات أهمها:

- انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية؛
- الهدف منه هو التملك الكلي أو الجزئي (في حدود 10 % أو أكثر) للمشروع؛
- التسيير المطلق في حالة التملك الكلي والمساهمة الفعالة في التسيير في حالة التملك الجزئي؛
- ينطوي على علاقة طويلة الأجل؛
- ينتج عنه نقل التكنولوجيا والخبرات وبراءات الاختراع إلى الدول المضيفة.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنواع حسب التصنيفات التالية:

أولا: حسب معيار الملكية.

- "الاستثمار المشترك: يدل على وجود طرف محلي وآخر أجنبي، حيث أن الاستثمار المشترك هو أحد المشاريع الذي يمتلك أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال إنما تشمل أيضا إدارة المشروع وتقديم الخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية"[1].

[1] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: 2018/02/23، ساعة الاطلاع: 10:43، http://www.oecd.org/daf/inv/investmentstatisticsandanalysis/40193734.pdf.

[2] محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011، ص 3.

[3] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص18.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفرق الأساسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك والاستثمار الأجنبي غير المباشر هو أن الأول يستلزم المساهمة في إدارة المشروع وإمداده بالخبرات اللازمة.

- "الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: على عكس الاستثمار المشترك، فإن المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تتيح له الانفراد بقرارات التسيير والإدارة عن أي طرف من الأطراف في الدول المضيفة، ويتجسد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء فروع جديدة للشركات متعددة الجنسيات، أو بشراء شركات محلية بالكامل في الدول المضيفة، ويعتبر من الأشكال المفضلة للمستثمرين الأجانب، في حين يقابله تردد أو رفض بعض الدول المضيفة خوفا من التبعية السياسية والاقتصادية الناتجة لاحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها"[2].

ثانيا: حسب الهدف من الاستثمار.

- "الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها العديد من الدول النامية، خاصة في مجالات البترول والغاز، والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع من الاستثمارات على زيادة صادرات الدولة المضيفة من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية"[3].
- "الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، يهدف إلى تجاوز القيود المفروضة على الواردات في البلد المضيف، وتفادي تكلفة النقل المرتفعة إلى الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة عن طريق زيادة تراكم رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، من خلال زيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار"[4].
- "الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يهدف المستثمر الأجنبي من ورائه إلى الاستفادة من الفوارق النسبية في تكاليف الإنتاج بين الدول، ومنها تكلفة العمل، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض شركاتها إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية، ويعتبر عامل انخفاض تكاليف العمالة حافزا

---

[1] سامية دحماني، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016، ص 19.

[2] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص25.

[3] محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 30.

[4] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص22.

قويا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الدول المضيفة خاصة إذا كانت هذه العمالة مدربة وماهرة"[1].

- "الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات الدولة الأم"[2].

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: بالنسبة للدول المضيفة: يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة بالنسبة للدول المضيفة لما له من أثر على التنمية الاقتصادية بها، وتتمثل هذه الأهمية في:

- دخول العملات الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية مما يساهم في رفع قيمتها في الأسواق المالية العالمية؛
- زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المحلي يساهم في تخفيض عجز ميزان المدفوعات وتوفير التمويل دون الحاجة للاقتراض وما يترتب عنه من تبعات؛
- "تقليص حجم البطالة من خلال فرص العمل التي يتيحها، ويتوقف ذلك على مدى ممارسات الشركات المستثمرة والبيئة التي تعمل فيها، بالإضافة إلى مستوى ومهارة قوة العمل في الدولة المضيفة، كما يعمل على تحقيق وفورات اقتصادية للعمال تتمثل في زيادة أجورهم وقدراتهم الانتاجية"[3]؛
- تدريب العمالة المحلية ونقل الخبرات الدولية وتوطين التكنولوجيا، ما يساهم في فرص نجاح المشاريع المحلية المشابهة؛
- زيادة حجم الإنتاج ما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة صادرات الدولة؛
- وبصفة عامة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المضيفة خاصة إذا أحسنت هذه الأخيرة استقطاب الاستثمارات المناسبة والتي تحقق لها تنويعا في الإنتاج وزيادة في إيراداتها الجبائية.

ثانيا: بالنسبة للمستثمر الأجنبي: يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات الدولية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات من اختراق أسواق جديدة يمكنها من الزيادة في حجم مبيعاتها، ويتيح لها الاستفادة من ميزات عديدة

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق ، ص22.

[2] محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 31.

[3] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص57.

بالدول المضيفة سواء منها ما تعلق بالوفرة في المواد الأولية وانخفاض أسعارها، أو الانخفاض في تكلفة اليد العاملة إضافة إلى كفاءتها.

ويستفيد المستثمرون الأجانب من الامتيازات الضريبية التي تمنحها العديد من الدول، ومن نقل التكنولوجيا المتقادمة إلى الدول المضيفة وبالتالي إطالة دورة حياة منتجاتها عبر إنتاجها وتسويقها في بلدان أخرى أقل تطورا.

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية وتقييم مناخ الاستثمار.

في هذا المطلب نتناول مفهوم مناخ الاستثمار وأهم المنظمات التي تعنى باتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار وأهمية مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.

يعرف البنك الدولي مناخ الاستثمار بأنه: "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل، والتوسع. وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة"[1].

وتعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه:" مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابيا أو سلبيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له"[2].

ويقصد به أيضا: "مجمل الأوضاع والظروف التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الظروف سلبا وإيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل هذه الظروف والأوضاع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية وكذا التنظيمات الإدارية"[3].

وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فإن مناخ الاستثمار يتضمن بعدين أساسيين في الدول المضيفة هما:

"البعد الأول: يتضمن مختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرار الاستثماري، والتي تشمل مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والقوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، والمعايير المطبقة للتعامل مع

[1] البنك الدولي، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005، ص 2.

[2] سامية دحماني، مرجع سابق، ص 98.

[3] ريحان الشريف، هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد 01، ص 343.

المستثمرين الأجانب وسياسات العمل وطبيعة السوق وآلياته، والاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرامج الخصخصة والسياسات التجارية والأنظمة الضريبية.

البعد الثاني: يتعلق بسمعة الدولة، ونوعية الحياة (مستوى المرافق الاجتماعية المختلفة) ومستوى دعم الاستثمار وتعزيزه من خلال تقديم الحوافز المالية كالإعفاءات الضريبية والجمركية، والحوافز التمويلية كمنح قروض بفوائد منخفضة، والإعانات المقدمة للاستثمار"[1].

وبتحليل التعاريف السابقة نجد مناخ الاستثمار يشتمل على كل الظروف والعوامل التي تؤثر في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقطابها والمتمثلة في:

- الاستقرار السياسي والأمني؛
- المستوى الثقافي والتعليمي والعادات والتقاليد؛
- مدى توفر الموارد الطبيعية والثروات وأسعارها مقارنة بباقي الدول؛
- الوضع الاقتصادي بكل أدواته المالية والنقدية وطبيعة الدعم المقدم للاستثمار والمستثمرين؛
- قوانين الاستثمار المختلفة وسرعة المعاملات الإدارية ودرجة البيروقراطية؛
- البنى التحتية بالدولة المضيفة؛
- وفرة اليد العاملة وتأهيلها ومستويات الأجور بالدولة.

الفرع الثاني: أهم المنظمات الدولية التي تهتم باتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار.

نظرا لتعقد تقييم مناخ الاستثمار ومدى سهولة إقامة المشاريع الاستثمارية في كل بلد، وتعذر ذلك على المستثمرين أنفسهم، تتولى بعض الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية إصدار تقارير دورية تهدف من خلالها تنوير المستثمرين الدوليين وإعلامهم بظروف الاستثمار ومساعدتهم في تحديد الوجهات الاستثمارية الأفضل.

وفي ما يلي نذكر بعض هذه المنظمات والتقارير التي تصدرها:

أولا: مجموعة البنك الدولي (GBM)[2]: يعد البنك العالمي تقريرا سنويا لممارسة أنشطة الأعمال عبر معايير موضوعية لأنظمة أنشطة الأعمال يتم قياسها لـ 190 اقتصادا.

وينظر مشروع ممارسة أنشطة الأعمال، الذي تم تدشينه عام 2002، إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقيس الأنظمة المطبقة عليها على مدى دورة حياتها، ويُعتبر كل من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص81.

[2] مجموعة البنك الدولي، معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، تاريخ الاطلاع: 2018/02/26، ساعة الاطلاع: 18:05، http://arabic.doingbusiness.org/about-us.

والنموذج المعياري لاحتساب التكلفة الأداتين المعياريتين الوحيدتين اللتين يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من الاقتصادات لقياس أثر عملية وضع اللوائح والأنظمة على أنشطة الأعمال التجارية.

من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين الاقتصادات وعبر الوقت، يشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادات على المنافسة نحو زيادة كفاءة هذه الأنظمة، ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح، ويشكل مصدراً للأكاديميين والصحفيين وباحثي القطاع الخاص وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل اقتصاد.

علاوة على ذلك، يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تقارير مفصلة على المستوى دون الوطني (مدن وأقاليم وولايات داخل الاقتصاد الواحد) تغطي على نحو شامل أنظمة أنشطة الأعمال والإصلاحات ذات الصلة في مدن ومناطق مختلفة داخل الاقتصاد المعني. وتوفر تلك التقارير بيانات حول مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وتقوم بترتيب المواقع حسب مستوى أدائها، وتوصي بإصلاحات لتحسين مستوى الأداء في كل من المجالات التي تغطيها المؤشرات. ويمكن لمدن مختارة مقارنة اللوائح المنظمة لأنشطة الأعمال الخاصة بها مع تلك المتعلقة بمدن أخرى في نفس الاقتصاد أو المنطقة، ومع 190 اقتصادا قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بترتيبها حسب مستوى أدائها.

وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في 2003، 5 مجموعات من المؤشرات في 133 اقتصادا. يغطي تقرير هذا العام 11 مجموعة من المؤشرات في 190 اقتصادا. واستفاد هذا المشروع من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم. ومازال الهدف الأولي للتقرير قائماً، وهو: توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم.

ثانيا: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): هي منظمة تابعة لهيئة الأمم المتحدة ومن بين مهامها إجراء بحوث وتحليلات موجهة نحو تشجيع الاستثمار من أجل تعزيز مساهمة التجارة في التنمية خاصة في الدول النامية.

"وتصدر هذه المنظمة تقريرا سنويا عن اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويحتوي هذا التقرير على مؤشر يبين المناطق الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من جل إعطاء صورة واضحة لرجال الأعمال عن المناطق الجيدة للاستثمار، وكذا يبين أوجه النجاح والقصور في السياسات التنموية للدول من أجل وضع صورة كاملة أمام الحكومات من أجل تصحيح مسارها التنموي"[1].

[1] عمر قريد، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015، ص 103.

وفي تقرير عام 2017 لاحظت المنظمة بخصوص اتجاهات الاستثمار ما يلي:

"في أعقاب حدوث زيادة قوية في عام 2015، فقدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية زخم نموها في عام 2016، وهو ما يدل على أن الطريق إلى الانتعاش لا يزال مليئا بالعثرات، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 2% لتصل إلى 1.75 تريليون دولار في ظل نمو اقتصادي ضعيف ومخاطر سياساتية كبيرة بحسب تصور الشركات المتعددة الجنسيات.

وكان تأثير ذلك شديدا بصفة خاصة على التدفقات الى الاقتصادات النامية، حيث سجلت هذه التدفقات انخفاضا بنسبة 14% لتصل إلى 646 مليار دولار"[1].

ثالثا: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان): "تأسست عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وهي حاصلة على تصنيف (AA مع نظرة مستقبلية مستقرة) من قبل ستاندرز أند بورز العالمية، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

أغراض المؤسسة :

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب؛
- تعزيز ودعم الصادرات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمُصدرين العرب؛
- دعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية للمبيعات المحلية؛
- دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمؤسسات المالية والموردين غير العرب عند تمويل أو توريد المدخلات الأساسية، البضائع الرأسمالية، السلع الاستراتيجية ومثيلها من السلع والخدمات التنموية للدول العربية؛
- إعداد البحوث والدراسات المتخصصة والمتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية والقيام بتقديم الدعم التقني لوكالات ترويج الاستثمار في الدول العربية، وتعزيز التعاون والتكامل مع المنظمات العربية والدولية النشطة في مجال تشجيع الاستثمار"[2].

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الاستثمار العالمي 2017، تاريخ الاطلاع 2018/02/28، ساعة الاطلاع: 11:14، http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/WIR2017_Overview_AR.pdf .

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، تاريخ الاطلاع 2018/02/28، ساعة الاطلاع: 11:44، http://dhaman.net/ar/about-dhaman/ .

الفرع الثالث: أهمية مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يحتل مناخ الاستثمار أهمية كبيرة في تحديد المستثمرين لوجهاتهم الاستثمارية وذلك عن طريق المفاضلة بين البدائل المتاحة وفرص نجاح الاستثمار في كل دولة، وفي هذا الإطار ينبغي التركيز على كل التفاصيل والجزئيات والظروف المتعلقة بالاستثمار لتفادي المخاطر اللاحقة التي قد تؤثر على المشروع وتتسبب في فشله.

"تتطلب عملية إنجاز مشروع استثماري على أرض الواقع عدة مراحل تسمى بدورة حياة المشروع وهناك من يعرفها بدورة حياة القرار الاستثماري لاعتبار أن إقامة مشروع استثماري معين يرتبط بالدرجة الأولى بالقرار الاستثماري، وتكون تلك المراحل متسلسلة وأولها مرحلة دراسة المشروع أو دراسة الجدوى وتعد من أهم وأصعب المراحل فهي تعد ضمان لجودة القرار الذي سيتخذه المستثمر وجعله يبتعد عن القرارات غير الصائبة وغير المدروسة.

وبعد مرحلة دراسة الجدوى وتبلور الفكرة الاستثمارية، التي يتم من خلالها إجراء الدراسة الابتدائية أو الاستطلاعية للفرص الاستثمارية ليتم الوصول بعدها إلى الدراسة التفصيلية وهنا يتم تشخيص مناخ الاستثمار السائد بمختلف مكوناته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية والبيئية والتكنولوجية وذلك بأدق التفاصيل بغية معرفة مدى ملائمته لإقامة المشروع ودرجة تقبل المجتمع لهذا الأخير"[1].

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.

تعتمد العديد من المنظمات الدولية والإقليمية مؤشرات متعددة ومتنوعة ومفصلة تفصيلا دقيقا من أجل تقييم مناخ الاستثمار في الدول عبر العالم وترتيبها على أساس النقاط التي تحصلت عليها كل دولة في هذه المؤشرات، وهذا قصد إعطاء معلومات مفصلة تساعد المستثمرين الدوليين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية باقل مخاطرة وأكثر موثوقية.

"ويتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها إلى 58 متغيرا كميا، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث المتوفرة وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد موقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي"[2]. وفي ما يلي تفصيل لهذه المؤشرات:

[1] سامية دحماني، مرجع سابق، ص 103- 104.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017، ص 30.

الفرع الأول: مجموعة المتطلبات الأساسية.

وهي أهم المؤشرات التي تؤثر بصفة مباشرة في جذب المستثمرين الأجانب ولا يمكن قدومهم بدون توفر هذه المقومات، وتضم هذه المجموعة أربعة مؤشرات تتمثل في[1]:

أولا: مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي: يعد استقرار الاقتصاد الكلي عنصرا مهما لجذب الاستثمار حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية هي مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية: يكشف مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية المقومات المالية اللازمة في الاقتصاد لجذب الاستثمار من خلال رصده لثلاثة متغيرات أساسية هي: معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: مؤشر البيئة المؤسسية: يتأثر مناخ الاستثمار بشدة بالأوضاع المؤسسية والتنظيمية ولا سيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية، كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين وأساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق تنظيمية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية.

ومن هذا المنطلق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار وهو ما تؤكده التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنموية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

رابعا: مؤشر بيئة أداء الأعمال: من المعروف أن بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ويتم قياسها ضمن المؤشر الفرعي انطلاقا من 7 متغيرات أساسية منتقاة هي: بدء الأعمال، والتعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نفس المرجع السابق، ص 32.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر بيئة أداء الأعمال الوارد ضمن المؤشر العام للجاذبية يختلف في مكوناته ومتغيراته عن المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي وإن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات وبالتالي من الطبيعي أن يختلفا في نتائجهما على المستويين العربي والدولي خصوصا بالنسبة لوضعية وترتيب دول المنطقة والعالم.

الفرع الثاني: مجموعة العوامل الكامنة.

هي مجموعة العوامل التي تعتبر دافعا للاستثمار ومشجعا عليه، وتعتمد عليها كبرى الشركات متعددة الجنسيات لاتخاذ قراراتها الاستثمارية، وتظم 5 مؤشرات هي[1]:

أولا: مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه: حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه يعد من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، بحسب الدراسات والتجارب العملية. وقد تم تصميم هذا المؤشر ليرصد تلك المقومات من خلال قياس 6 متغيرات حاكمة هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، مؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق التعرفة الجمركية، و أخيرا كلفة التجارة عبر الحدود.

ثانيا: مؤشر الموارد البشرية والطبيعية: هناك العديد من أنماط الاستثمار في العالم تستهدف الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفء والمدرب في البلد المستهدف بالاستثمار، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر خاص بالموارد البشرية والطبيعية يقيس تلك المقومات وفق ستة متغيرات نوعية وكمية هي: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، متوسط نمو إنتاجية العمل، متوسط سنوات الدراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال، و أخيرا مؤشر التنمية البشرية.

ثالثا: مؤشر عناصر التكلفة: تعد تكلفة عناصر الإنتاج لأي مشروع استثماري واختلافها من بلد لآخر مؤشرا حاكما ورئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما مع وجود تباين كبير بين دول العالم في هذا المجال، ويقيس مؤشر عناصر التكلفة 4 أنواع رئيسية من المتغيرات هي: ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية، إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية، الوقت اللازم لدفع الضرائب بالساعات سنويا، تكلفة التصدير والاستيراد حيث تم تغيير طريقة قياس هذا المتغير من دولار لكل حاوية نمطية إلى تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نفس المرجع السابق، ص 36.

رابعا: مؤشر الأداء اللوجيستي: تتوقف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي على جودة البنية التحتية والمرافق ولاسيما في مجالات النقل والخدمات اللوجستية، كونها عنصرا حاكما في تأسيس المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها وتعزيز القدرة التنافسية لتلك المشروعات داخليا وخارجيا.

من هذا المنطلق تم إدراج مؤشر الأداء اللوجيستي الذي يتكون من ثمانية متغيرات هي: كفاءة وشفافية إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي، جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء، زمن إنجاز الإجراءات، نوعية الطرق البرية، مؤشر أداء النقل الجوي.

خامسا: مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: نظرا لدور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نمو وتطور جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية في أي اقتصاد فقد أصبح من العناصر الهامة والمؤثرة على جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية، ولذا تم إدراج مؤشر فرعي لقياس أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال رصد أربعة متغيرات رئيسية هي: اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان، اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان، اشتراكات خدمات النطاق العريض (البرود باند).

الفرع الثالث: مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية.

هي المقومات التي تمتلكها الدولة على مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن الدول الأخرى في العالم وتشمل مؤشرين[1]:

أولا: مؤشر اقتصاديات التكتل: تقوم الشركات المتعددة الجنسية بدور محوري في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وارتباط الدول معها يعد عنصرا مهما في قدرتها على جذب الاستثمارات، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر اقتصاديات التكتل الذي يرتكز على ثلاثة متغيرات رئيسية هي: عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية إلى 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

ثانيا: مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: تلعب عوامل التميز والتقدم التكنولوجي دورا مهما في جذب الاستثمارات التي تبحث عن ميزة تنافسية لتنويع وتميز المنتج كوسيلة لتعظيم الربحية، ونتيجة لذلك تم تصميم المؤشر الذي يتضمن خمسة أنواع رئيسية من المتغيرات هي: مؤشر تطور السوق، ومؤشر تطور بيئة الأعمال، ومؤشر المعرفة، والمشاركة في إجمالي طلبات التصميم المباشرة وعبر نظام لاهاي، ومؤشر الحكومة الإلكترونية.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نفس المرجع السابق، ص 41.

خلاصة الفصل الأول:

تبعا لما تعانيه الدول من اختلالات اقتصادية تؤثر على النمو الاقتصادي وعلى المستوى المعيشي بها، تسعى العديد منها إلى إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تختلف في أهدافها وآلياتها المتبعة والجهة التي تتبناها، وقد نجحت العديد من الدول بتخطي أزماتها الاقتصادية عبر تطبيق حزم من الإصلاحات، ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول المستضيفة تنافست الدول في خلق مناخ استثماري جذاب عبر توفير الظروف الملائمة لجذب المستثمرين الأجانب وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، وقامت العديد من المنظمات الدولية والاقليمية بإصدار تقارير دورية حول اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطورات مناخ الاستثمار في كل دولة قصد تقديم معطيات وافية تساعد المستثمرين في تحديد وجهاتهم الاستثمارية.

في هذا الفصل تناولنا بالدراسة الإطار النظري للإصلاحات الاقتصادية ومناخ الاستثمار فخصصنا المبحث الأول للدراسة النظرية للإصلاحات الاقتصادية من خلال مفهومها، أهدافها، أسبابها الداخلية والخارجية، أنواعها، أدواتها وتطرقنا إلى بعض التجارب الدولية للإصلاح الاقتصادي من خلال التجربة الصينية والماليزية والبرازيلية.

في المبحث الثاني قمنا بدراسة الإطار النظري للمناخ الاستثماري فتطرقنا في البداية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفهومه وأنواعه وأهميته بالنسبة للدول المضيفة وللمستثمر الأجنبي، ثم درسنا مفهوم مناخ الاستثمار، أهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أهم المنظمات التي تعنى باتجاهات الاستثمار الأجنبي وتقييم مناخ الاستثمار، لنتطرق في الأخير إلى المؤشرات المعتمدة من طرف مؤسسة ضمان لتقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية.

الفصل الثاني

نظرة تحليلية

للإصلاحات الاقتصادية

ومناخ الاستثمار في الجزائر

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للإصلاحات الاقتصادية، مع الإشارة إلى بعض المحاولات التي قامت بها بعض الدول من أجل الإصلاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار، نسلط الضوء على الحالة الجزائرية ومحاولاتها للإصلاح الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016، ومدى قدرة هذه الإصلاحات على التأثير من أجل تحسين مناخها الاستثماري، وقدرتها على جلب استثمارات أجنبية مباشرة للمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

في هذا الفصل نتطرق ببعض التحليل للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر من خلال البرامج التي تم تنفيذها في الفترة المذكورة والإجراءات والهياكل الهادفة لاستقطاب الاستثمارات لدعم النمو الاقتصادي، ثم تحليل المناخ الاستثماري الجزائري حسب التصنيفات الدولية المعتمدة وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بها حسب التقسيم التالي:

المبحث الأول: جهود الإصلاح في الجزائر: نظرة تحليلية.

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة 2000-2016.

المبحث الأول: جهود الإصلاح في الجزائر: نظرة تحليلية.

تبعا للعديد من الأزمات والاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، سعت الجزائر كغيرها من الدول لاتباع سياسات تهدف أساسا لتخطي هذه الأزمات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى ثلاثة أقسام:

- برامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- إنشاء أجهزة لدعم وتطوير الاستثمار؛
- اتخاذ إجراءات وقوانين لدعم الاستثمار.

المطلب الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة خلال فترة الدراسة.

"شرعت الجزائر في مرحلة جديدة من الإصلاحات الشاملة تجسيدا للقطيعة مع المرحلة السابقة، توافق ذلك مع فتح صفحة جديدة من التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعد ارتفاع أسعار النفط الموافق لسنة 1999 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها الاقتصادي الذي يعتمد على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وبعث حركية النمو الاقتصادي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي، و تنعكس هذه السياسة من خلال إنجاز استثمارات عمومية ضخمة في إطار ثلاث برامج ضخمة أطلق عليها برامج الإنعاش الاقتصادي والتي غطت الفترة ما بين 2001-2014 "[1].

وتتمثل هذه البرامج في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) أو المخطط الثلاثي الفترة (2001 – 2004)؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) أو المخطط الخماسي الأول (2005 -2009)؛
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014).

ويوضح الشكل التالي الاعتمادات المالية المخصصة لهذه البرامج:

الشكل رقم 02 : حجم البرامج الاستثمارية خلال الفترة (2001-2014) الوحدة مليار دولار

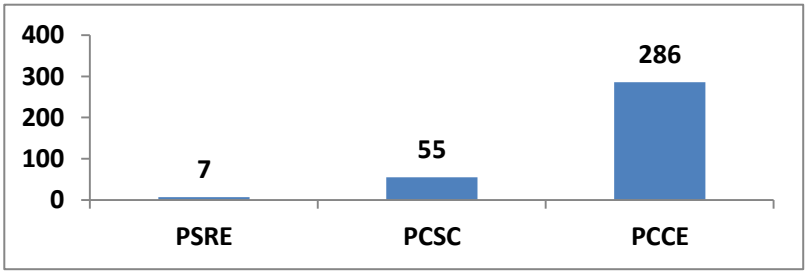

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخصصات البرامج.

[1] عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية والكيفية على الاستثمار الاجنبي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015، ص 135.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE).

ويسمى أيضا بالمخطط الثلاثي للفترة (2001 – 2004)، تم إطلاقه في أفريل 2014 وخصص له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7 مليار دولار.

أولا: دوافع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)[1].

- ضعف معدلات النمو الاقتصادي: عرفت الفترة ما قبل تطبيق البرنامج نموا ضعيفا في معدل النمو الاقتصادي، وهذا راجع للأزمة الاقتصادية لعام 1986 وتطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-2000) حيث بلغ معدل النمو 3.2%؛
- ارتفاع نسبة الفقر والبطالة: شهدت الفترة ما قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة، مما دفع الحكومة إلى تطبيق هذا البرنامج، كما تسببت الأزمة الاقتصادية لعام 1986 والإصلاحات الاقتصادية المدعومة بانخفاض الدخل الفردي بنسبة كبيرة مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر وتدهور المستوى المعيشي للسكان، وهو ما كان أيضا من أهم الدوافع للحكومة الجزائرية بمباشرة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل التخفيف من هذه الظاهرة؛
- وفرة مالية بدأت تظهر بوادرها مع بداية عام 2000، حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 400 مليار دج وصاحب هذه الوفرة المالية ضعف شديد لمعدلات النمو خارج المحروقات 2.2 % فضلا عن الوضعية الاجتماعية الصعبة للمواطنين؛
- استقرار في المؤشرات الكلية خاصة الخارجية منها حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة 2000 انخفاضا ملموسا عما كانت عليه سنة 1998، حيث بلغت 19.8 % بالنسبة لمجموع إيرادات الصادرات بعد أن كانت 47.5 %.

ثانيا: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE).

مع الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، عملت على تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلا الزيادة في الإنفاق الحكومي والاهتمام بالفئات الهشة في المجتمع، والمناطق الريفية والصحراوية.

"جاء في برنامج الحكومة أن البرنامج جاء للعمل على إنجاز الأولويات التالية:

- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

[1] راضية اسمهان خزاز، مرجع سابق، ص 151-152.

- المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لا سيما في مجالي البناء والأشغال العمومية، والسكن؛
- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية"[1].

ثالثا: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE).

حددت أولويات لهذا البرنامج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الوحدة: مليار دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4
دعم الإصلاحات	30	15			45
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525.1

المصدر: برنامج الانعاش الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/

ولمعرفة تقسيمات الاعتماد المالي لهذا البرنامج نمثلها بالشكل التالي:

الشكل رقم 03: التوزيع النسبي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

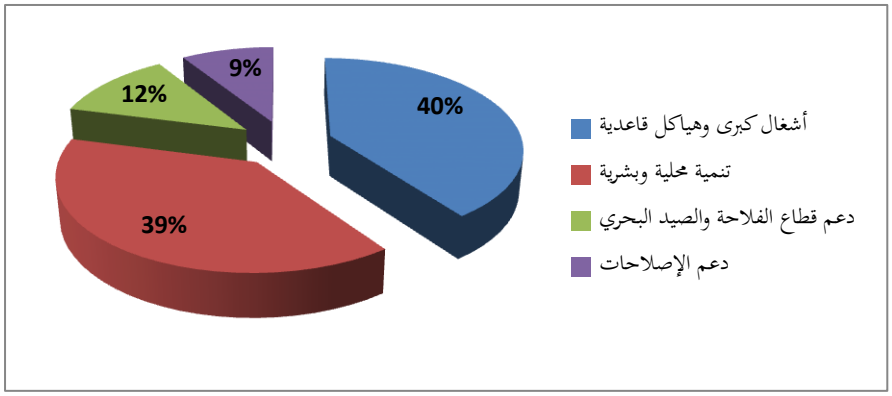

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات البرنامج.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC).

ويسمى أيضا المخطط الخماسي الأول (2005 -2009) بغلاف مالي يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار.

أولا: دوافع البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC).

- الاستمرار في النهج الإصلاحي الذي بدأ في 2001 مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي بدأ يحقق مؤشرات إيجابية، مع وجود بعض النقائص التي ينبغي تداركها في البرامج اللاحقة؛

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 216-217.

- "وضعية اقتصادية جد إيجابية تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو فبعد أن كان لا يتجاوز 2.1 % سنة 2002 بلغ سنة 2004 حوالي 5.1 %، بالإضافة إلى انخفاض معدلات التضخم؛
- التنبؤ بوفرة مالية نظرا للارتفاع المستمر في أسعار البترول على المدى المتوسط على الأقل نتيجة لبروز بوادر اختلال بين العرض والطلب العالميين، فضلا عن مختلف الاضطرابات السياسية التي شهدتها الساحة الدولية وهو ما انعكس على ميزان المدفوعات وحجم المديونية الداخلية والخارجية، وكذا ارتفاع الجباية العادية بفضل الانتعاش الاقتصادي مما أدى إلى ظهور بوادر وفرة مالية"[1].

ثانيا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC).

من أهم أهداف البرنامج نذكر:

- "ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5 % طوال المرحلة، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة؛
- إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة؛
- توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة؛
- إنشاء 150.000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني؛
- توفير مليون $م^3$ يوميا من المياه الصالحة للشرب عن طريق التحلية، يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه؛
- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج؛
- إنجاز آلاف المنشئات الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقية، والهياكل القاعدية التي تساهم في تحسين رفاهية المواطنين في شتى ربوع الوطن"[2].

ثالثا: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC).

ركز البرنامج على تحسين الجوانب الاجتماعية عبر تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، بالإضافة إلى تطوير الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية، ليخصص قسما مهما لدعم التنمية الاقتصادية وتطوير مستوى الخدمة العمومية:

[1] راضية اسمهان خزاز، مرجع سابق، ص 163.

[2] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 245-246.

الجدول رقم 02: توزيع حجم الاستثمارات العمومية في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1
دعم التنمية الاقتصادية	337.2
تطوير الخدمة العمومية	203.9
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50
المجموع	4202.7

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/

ولتوضيح توزيع المخصصات المالية في هذا البرنامج نمثلها في الدائرة النسبية الموالية:

الشكل رقم 04: التوزيع النسبي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

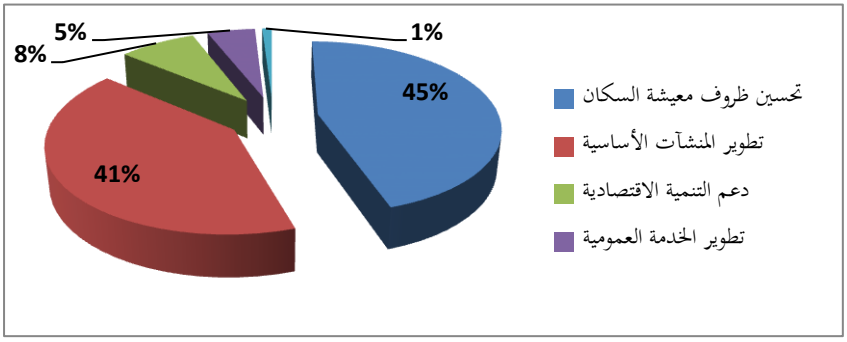

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات البرنامج.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE).

ويسمى أيضا المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) وقد خصصت له اعتمادات مالية ضخمة مقارنة بالمشروعين السابقين إذ تقدر مخصصاته المالية بـ 20418 مليار دج إي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يعكس إرادة السلطات العمومية لاستكمال مسيرة التنمية التي بدأتها سنة 2001 ورغبتها في تدارك النقائص التي كانت في البرنامجين السابقين.

أولا: دوافع برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE).

- "برنامج دعم النمو(2005-2009) ومنذ انطلاقته في 8 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 قد شهد عمليات توسعية جوهرية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة والتي تضمنت أكثر من أربعة برامج تكميلية لفائدة كل جهات الوطن (الجنوب، الهضاب العليا، السكن الهش، برامج التنمية المحلية) ؛
- برنامج دعم النمو 2009 خلف العديد من المشاريع التي تأخر تسليمها لأسباب عديدة"[1]؛
- ضرورة مواصلة النهج الإصلاحي الذي أصبحت نتائجه واضحة وخاصة على المستوى الاجتماعي.

[1] راضية اسمهان خزاز، مرجع سابق، ص 176.

ثانيا: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE).

- الاهتمام بالتنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة إعادة الإعمار الوطني، من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الصحي بالمواطنين وتحسين ظروف السكن؛
- تحسين الخدمة العمومية من خلال تطوير الإدارات العمومية وعصرنة قطاع العدالة وتطوير المنشآت الأساسية والهياكل القاعدية؛
- تنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية؛
- تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب من خلال بناء وتجديد السدود واستكمال مشاريع تحلية المياه؛
- استكمال المنجزات في قطاع السكن من خلال إنجاز مليوني وحدة سكنية جديدة؛
- انشاء هياكل صحية جديدة من مستشفيات وعيادات متعددة الاختصاصات وقاعات علاج وغيرها؛
- تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة.

ثالثا: محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE).

الجدول التالي يوضح تقسيم المبالغ المالية على مختلف القطاعات في البرنامج:

الجدول رقم 03 : توزيع حجم الاستثمارات العمومية في برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	المبالغ
التنمية البشرية	10122
المنشآت الأساسية	6448
تحسين الخدمة العمومية	1666
التنمية الاقتصادية	1566
مكافحة البطالة	366
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250
المجموع	20418

المصدر: قوائم برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2010-2014، ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010 .

ولتوضيح توزيع المخصصات المالية في هذا البرنامج نمثلها في الدائرة النسبية الموالية:

الشكل رقم 05: التوزيع النسبي لبرنامج توطيد النمو.

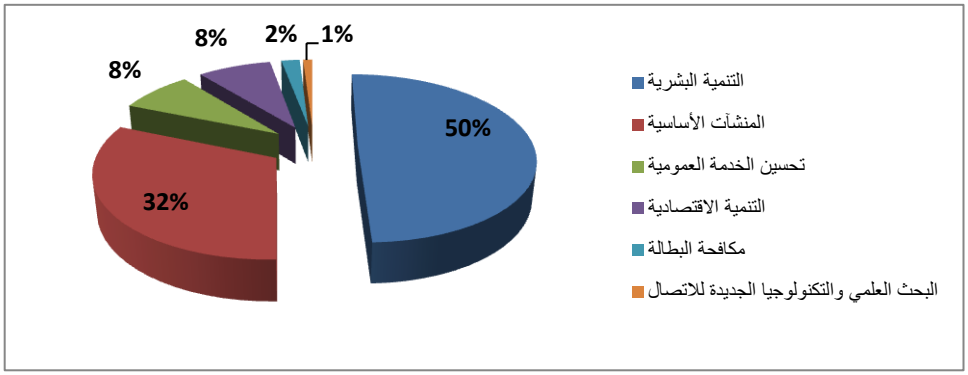

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات البرنامج.

المطلب الثاني: أجهزة دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر.

الفرع الأول: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI).

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار[1]، وتهدف لدعم الاستثمارات ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية وتؤسس الوكالة على شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار.

وتتمثل مهام هذه الوكالة أساسا في:

- "دعم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية؛
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية؛
- تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات المتعاقد عليها؛
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار؛
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار؛
- تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه؛
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات؛
- تنسق بين الوكلاء في المناطق الحرة؛
- تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه؛
- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار"[2].

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار[3]، لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI، وتهدف لمساعدة المستثمرين على انجاز مشاريعهم، وتوفير كل المعطيات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار.

وقد جاء تحويل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لحل مجمل السلبيات التي عانت منها الأولى وعلى رأسها كونها وكالة مركزية فقط بالإضافة إلى طول الإجراءات الخاصة بالاستثمار.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، 10 أكتوبر 1993.

[2] عز الدين مخلوف، مرجع سابق، ص 119.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 22 أوت 2001.

أولا: الهيكل المركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

يتكون الهيكل المركزي للوكالة من مجلس الإدارة والمديرية العامة بالإضافة إلى ثمانية مديريات هي[1]:

- مديرية الدراسات المكلفة بالتسهيل؛
- مديرية الدراسات المكلفة بترقية الاستثمارات؛
- مديرية الدراسات المكلفة بالأنظمة الإعلامية و الاتصال؛
- مديرية الدراسات المكلفة بالمساعدة و المتابعة؛
- مديرية الدراسات المكلفة بالاستثمارات المباشرة الأجنبية و المشاريع الكبرى؛
- مديرية التدقيق و المراقبة؛
- مديرية الدراسات القانونية و المنازعات؛
- مديرية الإدارة و المالية.

ثانيا: الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

ويتمثل في الشباك الوحيد اللامركزي الموجود على مستوى الولايات.

"أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية، يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- تأسيس و تسجيل الشركات؛
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء؛
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو، هو مكلف باستقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن إنهائها.

يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. لهذا الغرض، يؤهل ممثلو الإدارات و الهيئات الموجودون على مستوى المراكز، لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، وتقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات، ويكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون"[2].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، 16 مارس 2008.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz.

ثالثا: مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في[1]:

- تسجيل الاستثمارات؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

رابعا: المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة.

الجدول رقم 04: ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة خلال الفترة 2002–2016.

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62982	99%	10584134	83%	1018887	90%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2216699	17%	119525	10%
المجموع	63804	100%	120800834	100%	1138412	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz.

وبالنظر إلى الاستثمارات الأجنبية المسجلة لدى الوكالة في الفترة المذكورة نجد توزيعها الجغرافي كما يلي:

الجدول رقم 05: توزيع المشاريع الاستثمارية التي تشرك أجانب خلال الفترة 2002–2016.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار	مناصب الشغل
أوربا	437	955161	71010
الاتحاد الأوروبي	313	677209	42649
آسيا	98	163102	10567
أمريكا	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
إفريقيا	5	5686	209
أستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	26	24085	3521
المجموع	822	2216699	119525

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz.

الفرع الثالث: المجلس الوطني للاستثمار (CNI).

أنشأ المجلس الوطني للاستثمار (CNI) بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار[1]، والمرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره[2].

أولا: تشكيلة واجتماعات المجلس الوطني للاستثمار (CNI).

يوضع هذا المجلس تحت سلطة رئيس الوزراء الذي يتولى رئاسته، ويتشكل بالإضافة إليه من:

- الوزير المكلف بالجماعات المحلية؛
- الوزير المكلف بالمالية؛
- الوزير المكلف بترقية الاستثمارات؛
- الوزير المكلف بالتجارة؛
- الوزير المكلف بالطاقة والمناجم؛
- الوزير المكلف بالصناعة؛
- الوزير المكلف بالسياحة؛
- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة؛
- رئيس مجلس إدارة ومدير عام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) كملاحظين؛
- يمكن الاستعانة عند الحاجة بذوي الكفاءة والخبرة في مجال الاستثمار لحضور الجلسات.

يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ويمكن استدعاؤه عند الحاجة بدعوة من الرئيس أو بطلب من أحد الأعضاء، وتتوج أعماله بقرارات وتوصيات.

ثانيا: مهام المجلس الوطني للاستثمار (CNI).

يقوم المجلس بما يأتي:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار المسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار؛
- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 22 أوت 2001.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، 11 أكتوبر 2006.

- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة؛
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها؛
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها؛
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من الأنظمة الاستثنائية للاستثمار[1].

المطلب الثالث: المزايا المخصصة للاستثمار في الجزائر.

الفرع الأول: المزايا المشتركة للاستثمارات المؤهلة.

أولا: المشاريع المنجزة في الشمال[2]:

1. مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2. **مرحلة الاستغلال:** لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل ابتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، 11 أكتوبر 2006.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) ؛
- تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ثانيا: الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، و المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة[1]:

1. مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية.

2. **مرحلة الاستغلال:** لمدة عشر سنوات:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) ؛
- تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz.

الفرع الثاني: مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلق فرص عمل.

نص عليها القسم الثالث من القانون رقم 16 – 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار.

إضافة للمزايا العامة المذكورة سابقا، تمنح المزايا الآتية[1]:

- تمنح تحفيزات جبائية ومالية خاصة لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية؛
- ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.

الفرع الثالث: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

نص عليها القسم الرابع من القانون رقم 16 – 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، وتكون هذه المزايا إضافة إلى المزايا المذكورة في الفرع الأول والثاني وتتمثل في[2]:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات؛
- منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح؛
- يمكن تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير؛
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- تستفيد بعد تأهيل المجلس الوطني للاستثمار من الإعفاءات أو التخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

[1] أنظر المادة 15 والمادة 16 من القانون المذكور، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، 03 أوت 2016.

[2] أنظر المواد 17،18،19 من القانون المذكور، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نفس العدد السابق.

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة 2000-2016.

من خلال هذا المبحث نحاول تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها.

المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

نتطرق في البداية إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لأداء الاقتصاد الجزائري، ثم تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر ضمان وحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (DOING BUSINESS).

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

قبل تقييم مناخ الاستثمار بالجزائر ودراسة تطور التدفقات الاستثمارية إلى الجزائر، نتطرق إلى أداء الاقتصاد الجزائري في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تشكل أساسا مهما من أسس تقييم مناخ الاستثمار خصوصا بالنسبة لمؤشر ضمان الذي يخصص مؤشرا للاستقرار الاقتصادي الكلي.

وقد اخترنا المؤشرات الخاصة بالسنوات 2014 إلى 2016 لمعرفة مدى تأثير الإصلاحات التي تمت من 2001 إلى 2014 على الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم 06: أداء الاقتصاد الجزائري في أهم المؤشرات الاقتصادية.

المعلومات	الوحدة	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	213.5	172.3	166.0	173.9
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	3.8	3.7	3.4	1.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	5458.9	4318.1	4082.6	4136.9
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	2.9	4.8	4.3	4.8
إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي %	%	40.7	44.4	40.6	38.8
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	- 9.4	- 27.0	- 28.3	- 21.4
ميزان الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي %	%	- 4.4	- 15.7	- 17.1	- 12.3
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	63.5	38.4	27.7	40.7
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	71.4	63.7	57.5	61.6
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	177.4	142.6	113.3	96.2
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	شهر	29.8	26.9	23.6	28.3
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي %	%	1.7	1.8	2.7	2.5
عدد السكان	مليون نسمة	39.1	39.9	40.7	41.3
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	10.6	11.3	11.6	12.1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير مناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان للسنوات المذكورة

بالنظر إلى الجدول السابق تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات أهمها:

- انخفاض ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي إذ انخفض هذا الأخير بنسبة 25 % بين سنة 2014 وسنة 2017 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول منذ سنة 2014، مما يحتم على الجزائر المسارعة في إيجاد بدائل من أجل تنويع مصادر الدخل والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، ومن أهم الحلول التي ينبغي المسارعة فيها هي دعم الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي وبالتالي زيادة المداخيل خارج قطاع المحروقات وتحسين معدلات النمو الاقتصادي؛
- ارتفاع معدلات التضخم بسبب السياسات التجارية المتبعة عبر تقييد الواردات مع غياب سياسات واضحة من طرف الحكومة لتعويض المواد المستوردة بمنتجات محلية ما يسبب نقصا في المعروض وارتفاعا في المستويات العامة للأسعار؛
- مع الاستقرار النسبي في إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي إلا أنه ومع انخفاض هذا الأخير فإن هناك انخفاضا يتبعه في الإنفاق الحكومي وهو ما تتبعه الحكومة عبر ما يسمى بسياسة التقشف بخفض النفقات العمومية وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول، ويمكن حل هذه المشكلة بانتهاج سياسات التنويع الاقتصادي كما ذكرنا سابقا؛
- استمرار العجز في الميزان التجاري وبنسب معتبرة قدرت بـ 12.3 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إذ أنه ورغم سياسة تقييد الواردات وتشجيع الصادرات المتبعة من طرف الحكومة إلا أن ذلك لا ينعكس بشكل واضح على قيمة الصادرات والواردات، ولهذا ينبغي اتباع سياسات أكثر فعالية وأكثر وضوحا لتشجيع وتخصيص الاستثمارات المنتجة والتي تساهم في خفض فاتورة الاستيراد من جهة، وفي رفع حجم الصادرات وتنويعها من جهة أخرى؛
- تناقص كبير في إجمالي الاحتياطات الرسمية يتراوح بين 15 و20 % لتعويض انخفاض أسعار البترول ما يعني استنزافا كبيرا لاحتياطات الدولة، حيث لا يكفي ما تبقى لتغطية سوى 28 شهرا من الواردات، ما يستلزم إجراءات جادة لتصحيح الخلل؛
- يبقى إجمالي الدين الخارجي في مستويات منخفضة نسبيا وهذا راجع أساسا لجهود الدولة الجزائرية في التسديد المسبق للديون الأجنبية، وهو يعتبر ميزة إيجابية يجب استغلالها والعمل على بقاء إجمالي الدين في هذه المستويات أو تخفيضه؛
- تزايد معدلات البطالة وارتفاعها إلى أكثر من 12 % وهو رقم كبير يستدعي المسارعة في تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل وبالتالي المساهمة في خفض نسبة البطالة.

الفرع الثاني: تقييم مناخ الاستثمار بالجزائر حسب مؤشر ضمان.

يقوم تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار برصد تطورات مناخ الاستثمار في 109 دولة حول العالم منها 16 دولة عربية، ونقوم بمقارنة مناخ الاستثمار بالجزائر بالسنوات السابقة.

الشكل رقم 06: أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017.

مع مقارنة أداء الجزائر في المؤشر العام للجاذبية بمتوسط الدول العربية والمتوسط العالمي

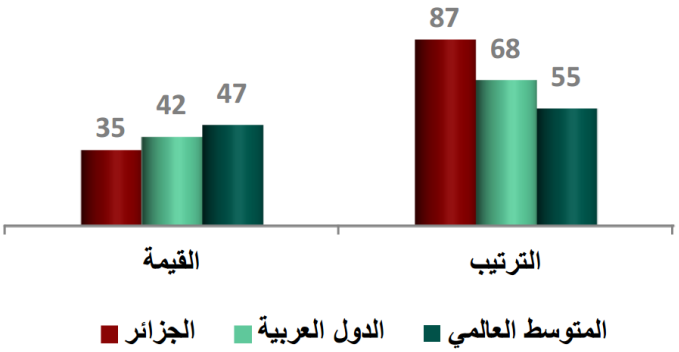

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان لسنة 2017

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قيمة المؤشر بالنسبة للجزائر أقل من المتوسط العربي وأقل من المتوسط العالمي ما يدل أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة نسبيا وأن مناخ الاستثمار فيها لا يزال غير جذاب للمستثمرين الأجانب، وبدراسة قيمة المؤشر بالنسبة للدول العربية نجد الجزائر تحتل المرتبة 12 من أصل 16 المدرجة في التقرير، وتأتي الجزائر في مجموعة دول المغرب العربي التي تحتل المرتبة الثالثة في أداء المجموعات بعد مجموعة دول الخليج العربي ومجموعة دول المشرق العربي لتحل مجموعة دول الأداء المنخفض أخيرة.

الشكل رقم 07: أداء الجزائر في المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017.

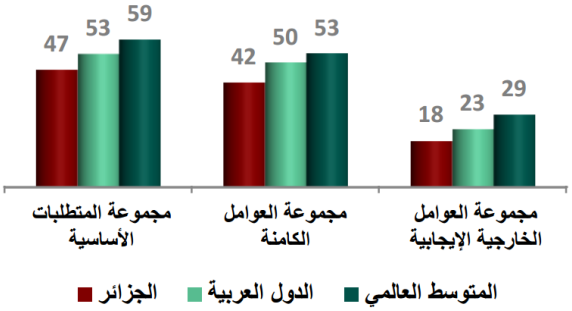

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان لسنة 2017

من هذا الشكل نلاحظ أن الأداء الجزائري في المجموعات الرئيسية أيضا اقل من متوسط الأداء العربي والعالمي، ما يؤكد تأخر الجزائر عن ركب الدول الجذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم الإصلاحات المتكررة والمبالغ الضخمة التي خصصت لها.

الشكل رقم 08: أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017.

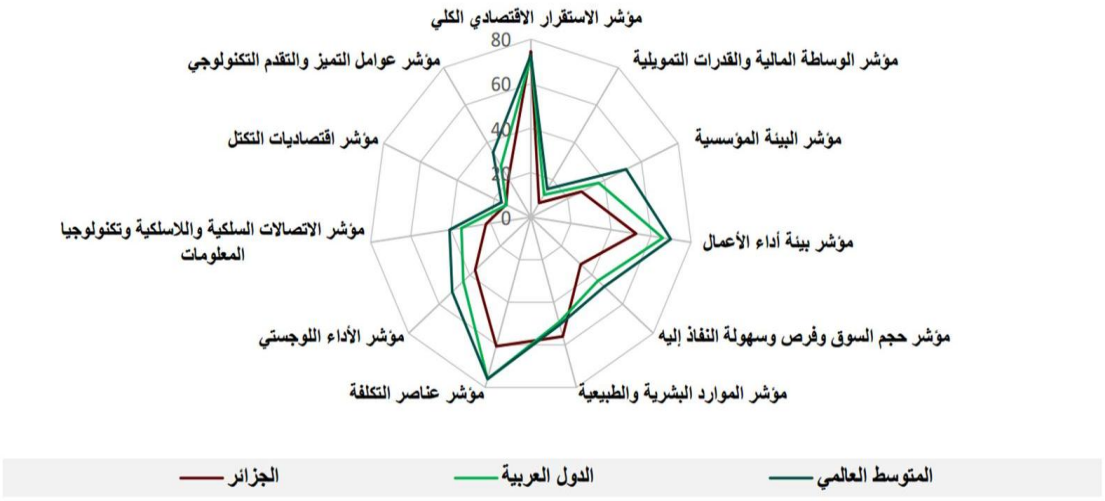

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان لسنة 2017

وبملاحظة أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية نجد تخلف الأداء الجزائري عن المتوسط العربي والمتوسط العالمي في أغلب المؤشرات، وتقدمه في مؤشرين هما مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، ومؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الجدول رقم 07: تطور الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

السنوات	2014	2015	2016	2017
القيمة	32.2	33.9	34.2	35
الترتيب	85	87	87	87
مجموعة المتطلبات الأساسية	46.6	45.8	45.1	47
مجموعة العوامل الكامنة	37.5	37.7	38.3	42
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	15.0	18.6	19.4	18

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير مؤسسة ضمان لمناخ الاستثمار للسنوات المذكورة.

من الشكل السابق نلاحظ أنه ورغم التحسن النسبي في الأداء الجزائري ضمن المؤشر العام لمناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان إلا أن الترتيب الجزائري لا يعكس ذلك إذ بقي يراوح مكانه ما يعني أن الجهود المبذولة لا تزال غير كافية لجذب أكبر عدد من المستثمرين ما يستدعي تقييما داخليا لهذه الجهود وإجراء الإصلاحات المناسبة لتعزيز ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية الجزائرية.

وبالنظر للمجموعات الرئيسية نجد تحسنا في الأداء في مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة، في حين نجد أن أداء مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية وبعد أن عرفت تحسنا ملحوظا سنتي 2015 و2016 إلا أنه عاود الانخفاض سنة 2017 ما يحتم التركيز على المؤشرات الفرعية لاستدراك النقائص التي أدت إلى هذا الانخفاض.

الفرع الثالث: تقييم مناخ الاستثمار حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (DOING BUSINESS).

يدرس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عبر مقاييس موضوعية مدى سهولة تنفيذ الأعمال في 190 اقتصاد عبر العالم، اعتمادا على 11 مجموعة من المؤشرات تحتوي كل مجموعة منها على مؤشرات فرعية.

الجدول رقم 08: ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير DOING BUSINESS

المواضيع	رتبة 2018	2018 مقياس المسافة من الحد الأدنى للأداء	2017 مقياس المسافة من الحد الأدنى للأداء	التغيير في مقياس المسافة من الحد الأدنى للأداء (نقطة ٪)
العالمي	166	46.71	46.72	0.01
بدء النشاط التجاري	145	77.54	77.54	..
استخراج تراخيص البناء	146	58.89	58.93	0.04
الحصول على الكهرباء	120	60.56	60.58	0.02
تسجيل الملكية	163	43.83	43.83	..
الحصول على الائتمان	177	10	10	..
حماية المستثمرين الأقلية	170	33.33	33.33	..
دفع الضرائب	157	54.11	54.11	..
التجارة عبر الحدود	181	24.15	24.15	..
إنفاذ العقود	103	55.49	55.49	..
تسوية حالات الاعسار	71	49.24	49.24	..

المصدر: بيانات دوينغ بيزنس حول الجزائر http://www.doingbusiness.org/

حسب تقرير دوينغ بيزنس فإن الجزائر حلت في المرتبة 166 من أصل 190 اقتصاد قيد الدراسة وهي مرتبة متخلفة مقارنة بالإمكانيات الضخمة التي تتمتع بها الدولة الجزائرية من جهة، وبالمخصصات المالية الكبيرة في إطار الإصلاحات الاقتصادية من جهة أخرى.

والملاحظ أيضا أنه رغم التراجع الطفيف بنقطة مئوية واحدة في المسافة من الحد الأدنى للأداء إلا أن ترتيب الجزائر تأخر بعشر مراتب كاملة في الترتيب العام، وهذا يدفعنا للتساؤل حول أسباب التأخر والتي قد ترجع إلى:

- الجهود الكبيرة التي تبذلها دول أخرى ساهمت في تحسين أدائها مع ثبات الأداء الجزائري؛
- الإصلاحات التي يتم القيام بها والتسهيلات المقدمة لا تزال دون المستوى المطلوب عالميا، أو أنها لا تمس المحاور المطلوب إصلاحها؛
- "عدم الاهتمام بالتسويق الجيد لصورة الجزائر دوليا، في حين أن دول شقيقة تقدمت خطوات معتبرة في هذا المجال عن طريق التواصل الجيد مع المؤسسات الدولية والإشهار في القنوات والمجلات العالمية"[1]؛

[1] بن خالفة عبد الرحمان، وزير مالية سابق، مقابلة شخصية حول مناخ الاستثمار بالجزائر، جامعة تبسة، 25 أفريل 2018.

الجدول رقم 09: تطور الأداء الجزائري في ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير DOING BUSINESS

المواضيع	2015		2016		2017		2018	
	الرتبة	المسافة	الرتبة	المسافة	الرتبة	المسافة	الرتبة	المسافة
العالمي	154	50.69	163	45.72	156	46.72	166	46.71
بدء النشاط التجاري	141	74.07	145	76.08	142	77.54	145	77.54
استخراج تراخيص البناء	127	65.72	122	64.05	77	58.93	146	58.89
الحصول على الكهرباء	147	59.98	130	57.56	118	60.58	120	60.56
تسجيل الملكية	157	50.67	163	43.83	162	43.83	163	43.83
الحصول على الائتمان	171	10.00	174	10.00	175	10.00	177	10.00
حماية المستثمرين الأقلية	132	45.00	174	33.33	173	33.33	170	33.33
دفع الضرائب	176	41.6	169	45.03	155	54.11	157	54.11
التجارة عبر الحدود	131	64.21	106	55.49	178	24.15	181	24.15
إنفاذ العقود	120	52.89	176	24.15	102	55.49	103	55.49
تسوية حالات الاعسار	97	42.74	73	47.67	74	49.24	71	49.24

المصدر: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لمؤسسة DOING BUSINESS للسنوات المذكورة.

بالنظر إلى هذا الجدول تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات[1]:

- هناك تذبذب في الترتيب العام للجزائر ضمن مؤشر دوينغ بيزنس حيث تأخرت الجزائر بتسع مراتب من سنة 2015 إلى 2016 ثم تقدمت بسبع مراتب في 2017 لتتأخر بعشر مراتب كاملة في 2018، وقد تراجع الأداء العام خلال هذه الفترة بـ 3.98 %؛
- في مجموعة بدء النشاط التجاري تقدم الأداء الجزائري بـ 3.47 % نحو الأداء الأمثل من سنة 2015 إلى سنة 2018 ورغم ذلك تأخر ترتيبها بأربع مراتب، ومع أن الجزائر قامت في 2016 بإلغاء شرط الحصول على السجلات الجنائية للمديرين وفي 2017 بإلغاء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لتأسيس الشركات، إلا أن هذا غير كاف في نظر مؤسسة دوينغ بيزنس وفي نظر المستثمرين؛
- بالنسبة لمجموعة استخراج تراخيص البناء تراجعت الجزائر بـ 6.83 % نحو الأداء الأمثل ولذلك تأخر ترتيبها بـ 19 مرتبة رغم أنها قامت سنة 2010 بإدخال لوائح جديدة تهدف إلى تحسين إدارة العملية وضمان إنجاز مشاريع البناء بشكل آمن وفي الوقت المناسب، وفي سنة 2016 جعلت الجزائر التعامل مع تصاريح البناء أسهل من خلال القضاء على الشرط القانوني لتقديم نسخة مصدقة من سند الملكية عند التقدم بطلب

[1] بخصوص الإصلاحات المنجزة في المجموعات المذكورة تم الرجوع إلى موقع المؤسسة حيث تحصي الإصلاحات التي تقوم بها الدول لتحسين الأداء من سنة 2006 إلى سنة 2017 ويمكن الرجوع إلى الموقع المذكور عبر الرابط: http://www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/algeria.

للحصول على رخصة بناء، وفي سنة 2017 جعلت الجزائر التعامل مع تصاريح البناء مؤشر أسرع من خلال تقليل الوقت للحصول على تصريح البناء؛

- في مجموعة الحصول على الكهرباء تقدم الأداء بنسبة بسيطة تقدر بـ 0.58 % وتحسن الترتيب بـ 27 مرتبة، وفي هذا المجال قامت الجزائر بجعل الحصول على الكهرباء أكثر شفافية عن طريق نشر تعريفة الكهرباء على المواقع الإلكترونية للمنشأة؛
- هناك تراجع في مجموعة تسجيل الملكية بـ 6.84 % وتأخر بستة مراتب منذ 2015، وقد قامت الجزائر بجعله أسهل وأقل تكلفة من خلال تخفيض رسوم التوثيق وإلغاء ضريبة أرباح رأس المال.
- في مجموعة الحصول على الائتمان بقي الأداء على حاله وتأخر الترتيب بستة مراتب، وفي سنة 2012 قامت الجزائر بتحسين نظام معلومات الائتمان الخاص بها من خلال ضمان حق المقترضين بموجب القانون في فحص بياناتهم الشخصية، وفي سنة 2013 قامت بتحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية عن طريق إلغاء الحد الأدنى للقروض التي ستدرج في قاعدة البيانات؛
- في مجموعة حماية المستثمرين الأقلية تأخر الأداء الجزائري بـ 11.67 % سنة 2016 ثم استقر في ذلك المستوى خلال السنوات اللاحقة، أما الترتيب فقد تأخر من 2015 إلى 2018 بـ 38 مرتبة، ولم تسجل مؤسسة دوينغ بيزنس أي إصلاحات في هذه المجموعة؛
- بخصوص دفع الضرائب تحسن الأداء بـ 12.51 % ونتيجة لذلك تقدمت في الترتيب بـ 19 مرتبة، وقد قامت الجزائر في سنة 2010 بتخفيض معدل ضريبة دخل الشركات على السياحة والبناء والأشغال العامة وإنتاج السلع، وفي سنة 2017 قامت بتخفيض معدل الضريبة على النشاط المهني، كما أدى إدخال أنظمة المحاسبة المتقدمة إلى تسهيل دفع الضرائب؛
- تأخر الأداء الجزائري في المجموعة الخاصة بالتجارة عبر الحدود بشكل كبير حيث تراجعت بـ 40.06 % وذلك تأخر الترتيب بـ 50 مرتبة كاملة، وقد قامت الجزائر في هذا الإطار بزيادة عدد إجراءات التفتيش سنة 2008 وفي سنة 2015 قامت بتحديث البنية التحتية في ميناء الجزائر؛
- في مجموعة إنفاذ العقود تقدمت الجزائر بـ 2.6 % مع تقدم بـ 17 مرتبة خلال هذه المدة، وحسنت الجزائر إنفاذ العقود عن طريق إدخال قانون جديد للإجراءات المدنية يقلل من الخطوات والوقت المطلوب وعن طريق حوسبة المحاكم بالكامل، بما في ذلك إنشاء نظام إلكتروني لإدارة القضايا؛
- تحسن الأداء الجزائري في مجموعة تسوية حالات الاعسار بـ 6.5 % وتقدم الترتيب بـ 26 مرتبة، ولم تسجل أي إصلاحات في هذا المجال.

الجدول رقم 10: مقارنة الأداء الجزائري في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ببعض الأداءات العربية

المواضيع	الجزائر		تونس		المغرب		الإمارات	
	الرتبة	المسافة	الرتبة	المسافة	الرتبة	المسافة	الرتبة	المسافة
العالمي	166	46.71	88	63.58	69	67.91	21	78.73
بدء النشاط التجاري	145	77.54	100	85.02	35	92.46	51	91.16
استخراج تراخيص البناء	146	58.89	95	67.49	17	79.73	2	86.38
الحصول على الكهرباء	120	60.56	48	82.28	72	76.52	1	99.92
تسجيل الملكية	163	43.83	93	63.21	86	64.35	10	90.02
الحصول على الائتمان	177	10.00	105	45	105	45	90	50
حماية المستثمرين الأقلية	170	33.33	119	48.33	62	58.33	10	75
دفع الضرائب	157	54.11	140	60.14	25	85.72	1	99.44
التجارة عبر الحدود	181	24.15	96	70.5	65	81.12	91	71.5
إنفاذ العقود	103	55.49	76	59.33	57	61.85	12	74.02
تسوية حالات الاعسار	71	49.24	63	54.53	134	34.03	69	49.8

المصدر: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لمؤسسة DOING BUSINESS للدول المذكورة.

بمقارنة أداء الدول العربية تجدر الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات:

- تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا بأداء ممتاز يصل إلى 78.73 %، كما تحتل مرتبة متقدمة دوليا وتتصدر الترتيب العالمي في مجموعتين هما مجموعة الحصول على الكهرباء ومجموعة دفع الضرائب بأداء يصل تقريبا إلى الأداء الأمثل، كم تحتل المرتبة الثانية عالميا في مجموعة استخراج تراخيص البناء، ما يجعلها من أفضل الوجهات الاستثمارية في العالم؛
- تحتل دول الخليج العربي بصفة عامة مراتب مهمة في الترتيب العالمي والعربي، والمرتبة الأولى عربيا على مستوى مجموعات الدول مقارنة بدول المشرق العربي ودول المغرب العربي؛
- يحل المغرب في المرتبة 69 عالميا والثالثة عربيا والأولى مغاربيا بأداء 67.91 %، ثم تونس في المرتبة 88 عالميا والثانية مغاربيا بمستوى أداء 63.58 % وبفارق معتبر على الترتيب الجزائري حيث احتلت المرتبة 166 عالميا والمرتبة قبل الأخيرة مغاربيا قبل ليبيا التي حلت في المرتبة 185 عالميا؛
- خلال الفترة من 2006 إلى 2017 نفذت الإمارات العربية المتحدة 33 إصلاحا في مختلف المجموعات، ونفذت المغرب 30 إصلاحا، في حين أجرت تونس 17 إصلاحا والجزائر 15 إصلاحا تم ذكرها والتفصيل فيها سابقا؛
- تبقى قاعدة 49/51 بالجزائر أي اشتراط الشريك المحلي وبنسبة أكبر من الشريك الأجنبي من أهم العوائق أمام المستثمر الأجنبي الذي يفضل أن يكون مشروعه مملوكا له بالكامل وتكون له حرية التسيير والقرار.

المطلب الثاني: تطور تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

الفرع الأول: عرض وتحليل تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الجدول رقم 11: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر(مليون دولار أمريكي).

السنوات	التدفقات الواردة	الأرصدة الواردة
2000	280.10	3378.87
2001	1113.11	4491.98
2002	1065.00	5556.94
2003	637.88	6194.82
2004	881.85	7076.68
2005	1145.34	8222.01
2006	1888.17	10110.18
2007	1743.33	11853.51
2008	2631.71	14485.22
2009	2753.76	17238.98
2010	2301.23	19540.20
2011	2580.35	22120.56
2012	1499.42	23619.98
2013	1684.00	25312.87
2014	1506.73	26819.60
2015	-584.00	26232.29
2016	1546.00	27778.29

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات UNCTAD

وفي ما يلي منحنى بياني لتوضيح لتطور التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

الشكل رقم 09: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

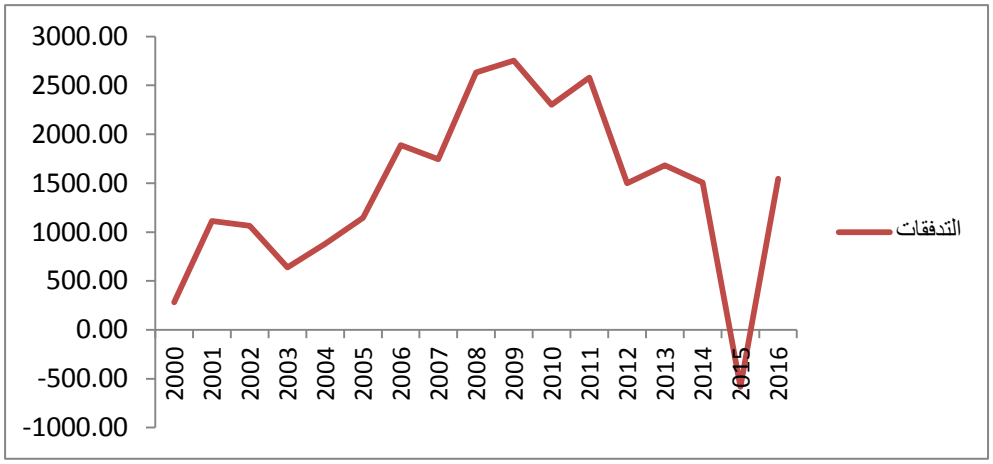

المصدر: من إعداد الطالب بناء على البيانات السابقة

والمنحنى التالي يوضح تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة:

الشكل رقم 10: تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

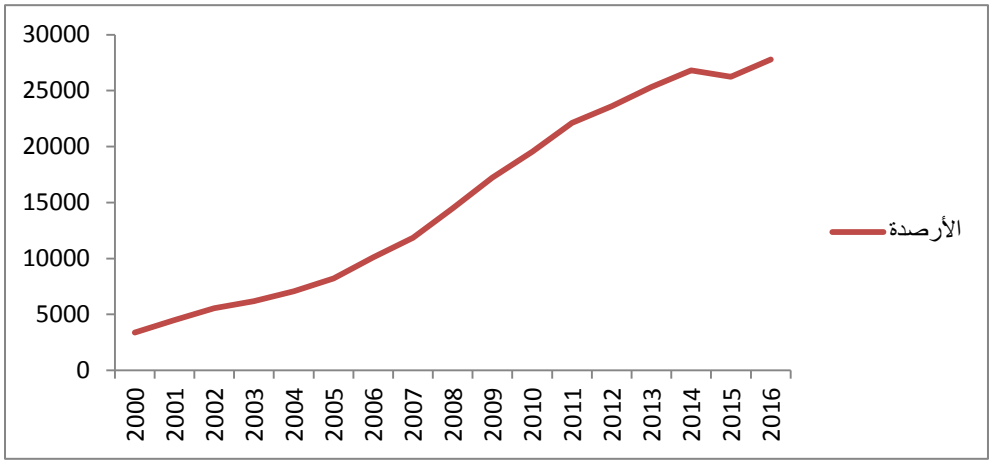

المصدر: من إعداد الطالب بناء على البيانات السابقة

من الجدول والمنحنيين السابقين نلاحظ مجموعة من الملاحظات أهمها:

- تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا ملحوظا من سنة 2000 إلى سنة 2016 وهو ما يوضحه أكثر منحنى تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يرجع إلى تحسن الأداء في المناخ الاستثماري وإلى الإصلاحات المتتابعة التي تقوم بها الجزائر؛
- بالنظر إلى القيمة السالبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والمقدرة بـ 584– مليون دولار وبالتدقيق فيما جرى في هذه السنة نجد أن الجزائر قامت بصفقة شراء 51 % من أصول شركة جازي وقد بلغت قيمة هذه الصفقة 2.6 مليار دولار، فبطرح قيمة 584 مليون دولار من قيمة الصفقة نجد أن التدفق الاستثماري الوارد في هذه السنة هو 2016=584-2600 مليون دولار وهي قيمة معتبرة عند مقارنتها بالسنوات السابقة؛
- يبدو أن أزمة انهيار أسعار النفط حالت دون استكمال وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وهو ما يظهر من خلال منحنى التدفقات حيث عرفت السنوات السابقة للأزمة نموا مضطردا لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في حين بدأت وتيرتها بالانخفاض في السنوات الأخيرة؛
- بالنظر إلى منحنى الأرصدة نجد الاتجاه التصاعدي لأرصدة الاستثمارات الواردة وبدرجة ميل معتبرة، مع أن هذا الميل بدأ ينخفض قليلا في السنوات الأخيرة 2014،2015، و2016 بفعل انخفاض أسعار البترول وتباطؤ وتيرة الإصلاح؛
- ببداية تعافي أسعار النفط نتوقع عودة التدفقات الاستثمارية إلى مستويات مهمة في السنوات القادمة مع استكمال وتيرة الإصلاح.

الفرع الثاني: مقارنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ببعض الدول العربية.

لمعرفة مكانة الجزائر ضمن دول المغرب العربي والدول العربية نقوم بمقارنة تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بعض الدول المختارة:

الجدول رقم 12: مقارنة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبعض الدول العربية المختارة(مليون دولار أمريكي).

السنة	الجزائر	تونس	المغرب	الإمارات
2000	3378.87	11544.79	8841.67	1069.00
2001	4491.98	11519.44	11649.40	2253.00
2002	5556.94	13861.03	12130.17	2348.00
2003	6194.82	16238.52	17106.15	6604.00
2004	7076.68	17843.92	19883.11	16608.00
2005	8222.01	16839.52	20751.54	27508.00
2006	10110.18	21961.30	29938.72	40314.00
2007	11853.51	26019.50	38613.26	48875.00
2008	14485.22	28525.08	39388.35	53938.00
2009	17238.98	31276.85	42581.10	55072.00
2010	19540.20	31374.23	45081.59	63869.00
2011	22120.56	31757.49	44515.94	71021.00
2012	23619.98	34059.07	45245.67	79849.00
2013	25312.87	33773.00	51815.96	89340.00
2014	26819.60	31562.97	51192.04	100164.00
2015	26232.29	34689.45	49670.52	108959.00
2016	27778.29	29304.80	54784.22	117944.00

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات UNCTAD للدول المذكورة.

وفي ما يلي تمثيل هذه البيانات في منحنى بياني لتوضيح تطور مستويات الأرصدة:

الشكل رقم 11: تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، تونس، المغرب، الإمارات.

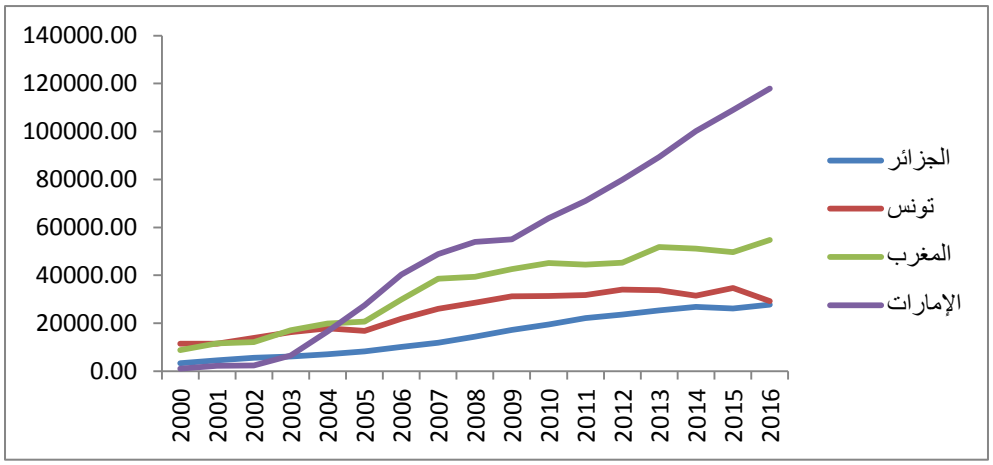

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات UNCTAD للدول المذكورة.

من الجدول والشكل السابقين يمكن توضيح ما يلي:

- ترتيب الدول المدروسة من حيث تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم ترتيبها في تقرير سهولة أداء الأعمال لمؤسسة دوينغ بيزنس، مما يوضح أهمية هذه التقارير ودورها في توجيه المستثمرين الدوليين عبر العالم؛
- هناك طفرة في أداء دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بدول المغرب العربي، وهذا يعكس ترتيبها المتقدم جدا في مختلف تقارير مناخ الاستثمار وسهولة أداء الأعمال، حيث بلغ رصيدها من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عام 2016 قيمة حوالي 118 مليار دولار في حين بلغ الرصيد في الجزائر 27.78 مليار دولار وفي تونس 29.3 مليار دولار وفي المغرب 54.78 مليار دولار؛
- عند ملاحظة قيم الأرصدة في السنوات بداية الفترة نجدها تقريبا متساوية لدى الدول الأربعة المذكورة ما يعكس مدى الإصلاحات وكمية العمل الذي قامت به بعض الدول خلال فترة ليست طويلة ما جعلها تتقدم بوتيرة جد متسارعة.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الواردة إلى الجزائر.

الجدول رقم 13: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2012 وديسمبر 2016

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3509	6	6
سنغافورة	3151	3	1
إسبانيا	2447	8	4
قطر	2150	2	2
تركيا	1598	2	2
ألمانيا	380	7	7
جنوب أفريقيا	350	1	1
سويرا	293	3	3
فرنسا	268	10	8
المملكة المتحدة	234	4	3
أخرى	1093	31	31
الإجمالي	15273	77	68

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان لسنة 2017

من الجدول يمكن ملاحظة:

- تحتل الصين المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات بحوالي 23 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في هذه الفترة، وهذا يعكس رغبة الصين في التوسع الاستثماري وولوج أكبر قدر من الأسواق العالمية بشتى الطرق ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- تقدم بعض الدول مثل الصين وسنغافورة وتركيا في ترتيب الدول المستثمرة بالجزائر مقارنة بتقارير سابقة[1] مما يوحي بمستقبل علاقات استثمارية واعدة مع هذه الدول؛
- تراجع حجم الاستثمارات الواردة من بعض الدول مثل الإمارات العربية المتحدة وفرنسا ما يدل على غياب شراكات استراتيجية وإنما هي قرارات استثمارية ظرفية؛
- عدد الدول المستثمرة بالجزائر قليل جدا ما يعني عدم القدرة على استقطاب العديد من الجنسيات، مع غياب بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية عن هذه القائمة.

الشكل رقم 12: الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي بين جانفي 2012 وديسمبر 2016

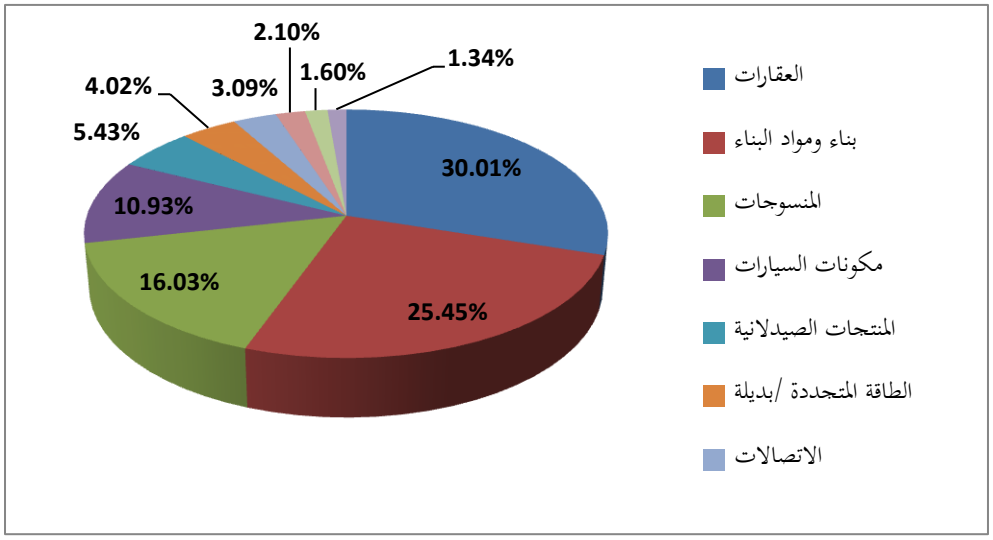

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير مناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان لسنة 2017

من خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة:

- استحواذ قطاع العقارات مع إضافة قطاع البناء ومواد البناء على أكثر من 55 % من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة؛
- غياب استثمارات لها علاقة بالفلاحة والصناعات الغذائية عن هذه القائمة مع وجود الوفرة والميزة النسبية في الموارد الطبيعية؛
- غياب الاستثمارات المتعلقة بالصناعات الاستراتيجية الثقيلة باستثناء صناعة السيارات التي تحتل نسبة حوالي 11 % من الإجمالي؛
- دخول الاستثمارات الخاصة بالطاقات المتجددة السباق وهو مؤشر جيد لاهتمام الدولة الجزائرية بهذا المجال والتوجه نحو توسيع استخدامها مستقبلا.

[1] أنظر تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لمؤسسة ضمان لسنة 2015 والذي يدرس ترتيب الدول المستثمرة بالجزائر بين جانفي 2003 وماي 2015.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد الدراسة النظرية في الفصل الأول قمنا بدراسة تحليلية للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، كما قمنا بدراسة وتحليل تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

خصصنا المبحث الأول للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر وقسمناها إلى ثلاثة محاور أساسية، أتينا في المحور الأول على البرامج الاستثمارية الإصلاحية الكبرى التي تم تنفيذها والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE)، وفي المحور الثاني درسنا أهم أجهزة دعم الاستثمار في الجزائر وهي: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)؛ أما المحور الثالث فهو محور المزايا المخصصة للاستثمار في الجزائر والتي قسمها المشرع إلى مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة، مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلق فرص عمل، ومزايا استثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

في المبحث الثاني قمنا في البداية بتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ثم قمنا بتقييم وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2017 ومقارنته بالسنوات السابقة، وأيضا حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة DOING BUSINESS ومقارنة الأداء بالسنوات السابقة ومقارنته ببعض الدول العربية، وفي الأخير قمنا بعرض وتحليل تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، ثم مقارنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ببعض الدول العربية، والتوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الواردة إلى الجزائر.

الخاتمة

شهد العالم العديد من الأزمات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير في الاقتصاد العالمي وأدت في العديد من الأحيان إلى انهيار الأداء الاقتصادي للدول التي مستها، ولكن الدول سرعان ما تحاول تجاوز هذه الأزمات بالعديد من الإجراءات والسياسات في إطار ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية التي مكنتها في كل مرة من تخطي هذه الأزمات والاستفادة منها عبر تفادي وقوعها مرة أخرى أو على الأقل اجتناب آثارها الوخيمة؛ ومع توسع الاقتصاد العالمي وعدم كفاية التمويل الداخلي للدول ظهرت حاجتها للتمويل الدولي عبر القروض الدولية والاستثمارات الأجنبية، ونظرا للتبعات الثقيلة المترتبة عن القروض الدولية لجأت العديد من الدول إلى استقطاب المستثمرين الدوليين لإقامة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر لها التمويل ويساعدها في تحسين مؤشراتها الكلية عبر زيادة الإنتاج وزيادة الصادرات والمساهمة في تخفيض نسب البطالة.

لهذا تنافست الدول في خلق مناخ جذاب للمستثمرين الأجانب قصد افتكاك أكبر حصة ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وظهرت مؤسسات دولية وإقليمية تمنح المستثمرين المعلومات والبيانات اللازمة حول مناخ الاستثمار وسهولة أداء الأعمال في كل دولة.

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في:

إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسين المناخ الاستثماري للجزائر؟

نتائج الدراسة:

- برامج الإصلاح الاقتصادي لها أهمية كبيرة في تخطي الأزمات التي تمر بها الدولة، وهي تنقسم إلى برامج أصولية مدعومة من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وبرامج غير أصولية تقوم بها الدولة دون مساعدة هذه المؤسسات؛
- إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية ردة فعل تقوم بها الدول النامية فقط عند حدوث أزمة من أجل الإسراع في تجاوزها أو التخفيف من آثارها، فإن الدول المتقدمة تعتبرها سلوكا دائما ومتواصلا من أجل تطوير اقتصاداتها وتفادي وقوع الأزمات؛
- تزايد الاهتمام الدولي بالمناخ الاستثماري خصوصا في السنوات الأخيرة، لما له من أثر مباشر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولما لهذه الأخيرة من أهمية بالنسبة للدول المضيفة من مساهمة في جلب التمويل لها ومساعدة في تحسين المؤشرات الكلية؛

- قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 على العديد من المستويات منها البرامج الاستثمارية والإصلاحات القانونية وإنشاء الهياكل الخاصة بدعم وتطوير الاستثمار، وقد ساهمت هذه الإصلاحات إلى حد معتبر في تحسين الأداء الاقتصادي الكلي؛
- أدى انخفاض أسعار البترول سنة 2014 إلى وقف مسيرة الإصلاحات كما تسبب في بعض التراجع في الأداء الاقتصادي للجزائر؛
- هناك تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار بالجزائر من حيث الأداء بفعل الإصلاحات المنجزة، ولكن الترتيب الجزائري لا يزال متأخرا ما يعني أن وتيرة الإصلاحات المنفذة لا ترقى إلى المجهودات التي تبذلها دول أخرى؛
- تهتم المؤسسات الدولية التي تعنى بدراسة وتقييم مناخ الاستثمار بالإصلاحات المنجزة في الدول خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بتحسين مناخ الاستثمار؛
- هناك تحسن تدريجي في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ولكن هناك بعض العوائق الإدارية والقانونية التي تحول دون قدوم العديد من المستثمرين الأجانب والتي يجب العمل على إصلاحها.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: للإصلاحات الاقتصادية دور هام في تجاوز الأزمات الاقتصادية وتحسين أداء الاقتصاد.

هذه الفرضية **صحيحة:** من خلال عرض أهمية الإصلاحات الاقتصادية والنقلة النوعية التي حققتها الدول التي اعتمدت استراتيجيات واضحة وأهداف محددة، وبالنظر إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر بعد إجراء الإصلاحات الاقتصادية.

الفرضية الثانية: يساعد تحسين مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

هذه الفرضية **صحيحة:** حيث نلاحظ الرابط القوي بين الأداء والترتيب في مؤشرات مناخ الاستثمار وسهولة أداء الأعمال وبين حجم الاستثمارات الواردة، وهذا راجع لشدة حساسية المستثمرين الدوليين لمناخ الاستثمار في الدول التي يرغبون بالاستثمار فيها.

الفرضية الثالثة: ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسين أداء الجزائر في مجال مناخ الاستثمار.

هذه الفرضية **صحيحة:** حيث لاحظنا تحسن الأداء الجزائري في مؤشرات مناخ الاستثمار خلال الفترة بعد إجراء الإصلاحات، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا التحسن في الأداء غير كاف لتحتل الجزائر مكانتها المفترضة عالميا، إذ أنه ورغم تحسن الأداء نلاحظ في العديد من الأحيان تراجعا في الترتيب ما يعني أن الإصلاحات غير كافية.

الفرضية الرابعة: ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

هذه الفرضية **صحيحة**: بالفعل فعند تحليل جداول ومنحنيات تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر نجد منحناها متصاعدا ما يعني التحسن في التدفقات وفي الأرصدة، ومع ذلك فعند مقارنة هذا التحسن بدول أخرى نجد أن الجزائر مازالت غير مفضلة بشكل كبير بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

التوصيات:

- ضرورة التقييم الجيد والدقيق لمدى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية المنجزة لأهدافها، ومحاولة تصحيح الأخطاء في الإنجاز؛
- ضرورة إجراء إصلاحات متخصصة من أجل تحسين المناخ الاستثماري وذلك باستهداف مختلف المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات الدولية في التقييم والعمل عليها؛
- ضرورة مراجعة قاعدة 49/51 التي تشكل عائقا مبدئيا أمام أغلب المستثمرين الذين يفضلون الدول التي لا تشترط عليهم شريكا محليا عند الاستثمار؛
- العمل على تحسين صورة الجزائر دوليا بشتى الطرق الممكنة قصد لفت انتباه المستثمرين الدوليين إليها.
- مع بداية تعافي أسعار النفط، ينبغي على الجزائر إعادة الانطلاق في مسيرة الإصلاح الاقتصادي مع الاستفادة من التجارب السابقة.

آفاق البحث:

موضوع البحث واسع ومتشعب ويمكن التوسع في:

- دراسات قياسية تحدد بدقة مدى أثر الإصلاحات الاقتصادية على تحسين المناخ الاستثماري؛
- دراسات تخص إمكانيات التعاون المغاربي في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التقدم على مستوى المجموعات إقليميا؛
- دراسات لكيفيات الاستفادة من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية.

1. بن منظور جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1993، ج2.
2. تومي عبد الرحمن، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
3. عجة الجيلاني، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
4. عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012.
5. مصيطفى بشير، الإصلاحات التي نريد، مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
6. محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية... مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

ثانيا: الأطروحات والرسائل.

1. بن حمو فايزة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016.
2. بن سانية عبد الرحمان، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.
3. بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013.
4. بن صفي الدين عبد الله، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2014.
5. بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015.
6. بن عودة حساني، أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2011.
7. بوراوي سعد، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008.

8. بولحية عياش، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

9. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011.

10. خزاز راضية اسمهان، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2012.

11. دحماني سامية، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة مقارنة لدول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016.

12. دمدوم زكرياء، الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس – المغرب)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015.

13. راتول محمد، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي تجربة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000.

14. زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008.

15. زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية ، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011.

16. سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010.

17. سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2007.

18. الشيخ ولد محمد عبد الله، النظام المصرفي في ظل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011.

19. صياد شاهيناز، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2013.

20. قارة ابراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة تلمسان، 2014.

21. قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015.

22. قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011.

23. لقوي عبد الحفيظ، مخاطر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة سكيكدة، 2010.

24. محمدي نورة، دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2006.

25. مخلوف عز الدين، دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية والكيفية على الاستثمار الاجنبي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015.

26. ناصور عبد القادر، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014.

27. نزاري رفيق، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008.

ثالثا: المقالات.

1. برحومة عبد الحميد وبرباش عنترة، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قالمة، العدد 10، 2013.

2. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 01، 2004.

3. البلبل علي أحمد وعمران محمد مصطفى، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، التطور المالي، والنمو الاقتصادي شواهد من البلدان العربية، أوراق صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 06، ماي 2003.

4. بن عومر سنوسي، بودية مراد وجميل محمد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، العدد 05، أفريل 2014.

5. بن لكحل محمد أمين، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 07، جانفي 2017.

6. بوخاري عبد الحميد، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.

7. حاكمي بوحفص وبرادعي إبراهيم الخليل، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 2017.

8. خلوط فوزية، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصاد (2014 – 2001)، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 07، جانفي 2017.

9. الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009.

10. درج علي أحمد، التجربة الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 23، العدد 03، 2015.

11. رعاد علي وبلوكاريف نادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 02، العدد 15، 2016.

12. ريحان الشريف وهوام لمياء، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد ،01، 2014.

13. العارف خديجة وتراري مجاوي حسين، الجاذبية الإقليمية و الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، جامعة معسكر، العدد 08، أفريل 2016.

14. عبود زرقين وبيري نورة، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر تونس والمغرب دراسة قياسية مقارنة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد السابع، 2014.

15. عسالي نفيسة، اختصاصات المجلس الوطني للاستثمار في جانب الاستثمارات الأجنبية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة بجاية، المجلد 13، العدد 01، 2016.

16. علاوي محمد لحسن وبوروشة كريم، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 09، 2015.

17. قعلول سفيان، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 36، أفريل 2017.

18. معيزي جزيرة وبوقموم محمد، نحو مقاربات جديدة في الإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قالمة، العدد 04، 2010.

19. ميدون إلياس، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر، العدد 08، ديسمبر 2013.

20. وصاف سعيدي وقويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، 2008.

رابعا: المداخلات في الملتقيات.

1. السعيد بوشول، نذير غانية، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة في الملتقى الدولي " الإصلاحات الهيكلية والتنمية الاقتصادية في دول شمال أفريقيا"، تونس، 20-21 أكتوبر 2017.
2. تشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة وهران، 22-23 أفريل 2003.

خامسا: المقابلات الشفوية.

1. بن خالفة عبد الرحمان، وزير مالية سابق، مقابلة شخصية حول مناخ الاستثمار بالجزائر، جامعة تبسة، 25 أفريل 2018.

سادسا: التقارير.

1. تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية من سنة 2000 إلى سنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
2. تقارير ممارسة أنشطة الأعمال من سنة 2012 إلى سنة 2018، مؤسسة دوينغ بيزنس، مجموعة البنك الدولي.
3. البنك الدولي، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005.
4. تقارير الاستثمار العالمي من سنة 2002 إلى سنة 2017، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد".

سابعا: القوانين.

1. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، 10 أكتوبر 1993.
2. الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 22 أوت 2001.
3. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 فبراير سنة 2008 يحدد التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، 16 مارس 2008.
4. المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، 11 أكتوبر 2006.

5. القانون رقم 16 – 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، 03 أوت 2016.

ثامنا: المواقع الالكترونية.

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/.

2. بوابة الوزير الأول، http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/.

3. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) http://unctad.org/en/.

4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، http://dhaman.net/ar/

5. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، http://arabic.doingbusiness.org/.

6. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://acpss.ahram.org.eg/.

7. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، http://www.oecd.org/.

تاسعا: المراجع باللغات الأجنبية:

1. Bryan K. Ritchie, Politics and Economic Reform in Malaysia, Politics of Economic Reform Seminar, Michigan State University, United states of America, 2003.
2. Ross Garnaut And Ligang Song, china: twenty years of economic reform, Published by ANU E Press, Australian National University, Australia, 2012.
3. Oleg Sergeevich SUKHAREV, Institutional Theory Of Economic Reforms: Basic Imperatives, ECOFORUM Journal, Volume 4, Issue 2, 2015.